مدى وعي طلبة الإعلام بالضوابط الأخلاقية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

د. أماني رضا عبد المقصود (*)

أولاً- مقدمة:

بات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة لاغنى لها وخاصة بين أوساط الشباب وذلك لعدد من الدوافع والاستخدامات التي يحققها استخدام هذه الوسائل الاجتماعية والتي بالرغم من إيجابياتها المتعددة إلا أن لها العديد من السلبيات التي لابد وأن يتوخى الحذر منها أثناء استخدام هذه الوسائل.

إذ تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي هي الأكثر انتشاراً على شبكة الإنترنت لما تمتلكه من خصائص تميزها عن غيرها من المواقع الإلكترونية الأخرى من حيث سهولة الاستخدام، مما شجع متصفحي الإنترنت من كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد عليها بالرغم من الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها الشبكات الاجتماعية على الدوام. (سحر منصور ٢٠١٨، ص ١٠٥).

وذهبت بعض الأراء إلى ضرورة أن يسمى الإعلام الجديد بمصطلح أكثر شمولية وهو (وسائل الإعلام الجديد الرقمي التفاعلي) حيث إن وسائل الإعلام الجديد تعتمد من حيث التقنية على الرقمية، كما أنها وسائل تتمتع بالتفاعلية بشكل كبير فيما يتعلق بخصائص عملية الإتصال، وبالمقارنة مع وسائل الاتصال التقليدية فإن وسائل الإعلام الجديد تتسم بالأنية (الفورية)، الانفتاح، الفردية، تجزئة الجمهور، المعلومات الضخمة، اتصال عالمي قليل التكلفة، وسيلة بحث سريع، التكاملية وغيرها. (Kuang 2018,p 5,6)

ولعل استخدام هذه الوسائل كوسيلة لنشر الأراء والمعلومات بطريقة شخصية بدون وجود المحرر أو رئيس التحرير الذي يراجع ما يتم كتابته – كما في حالة وسائل الإعلام التقليدية الأخرى-، فهذا ما يجعل الأمر غير مأمون العواقب وخاصةً حينما يتعلق ذلك بنشر معلومات مغلوطة أو حقائق يتم صياغتها بالشكل الذي يرغب فيه كل شخص دون وجود معايير مهنية أو أخلاقية تحكم هذا النشر.

ويتجه الاهتمام دائماً نحو الشباب المتعاملين مع هذه الوسائل بشكل مستمر ولاسيما حينما تستخدم هذه الوسائل كوسيلة لنشر الإرهاب والتطرف أو إشاعة الفوضى والأخبار الكاذبة، أو حتى كوسيلة لانتهاك الخصوصية والتعدي على حياة المستخدمين الخاصة. كما أوضحت أحد الدراسات السابقة أن الواقع المصري يشير إلى استخدام الشبكات الاجتماعية في جرائم الابتزاز والسرقة

* المدرس بقسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام- جامعة القاهرة.

وانتحال الشخصية وتشويه السمعة والسب والقذف، علاوة على إزدياد خطورتها في نشر الشائعات والحرب النفسية، بعد أن أصبحت أداة قوية من أدوات حروب الجيل الرابع وتفرض تلك التحديات الجديدة الموازنة بين الحق في الاستخدام والحيلولة دون أن يمثل تهديداً لأمن المجتمع وهو ما يدفع إلى أهمية وجود ضوابط تحكم عملية الاستخدام وترشده وأن يتم التعامل مع تلك الأخطار وفق خصائصها المتميزة وهو ما يحتاج إلى استراتيجية شاملة لاتركز فقط على الحل الأمني بل تأخذ في اعتبارها الأبعاد الأخرى ككل كالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (سهير صفوت ٢٠١٥، ص ٥٨٤-٥٨٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم المتعلقة بالإنترنت أطلق عليها عدة مصطلحات ولم يتم الاتفاق على مصطلح واحد ليفسر لنا مفهوم جرائم الإنترنت، إذ ظهر في البداية "مفهوم جرائم الكمبيوتر" ومن ثم جرائم الإنترنت أو الجرائم السيبرانية وأخيراً بالإنجليزية Cyber Crime. (أميرة طاهر ٢٠١٨، ص ٧٥).

كما أن واقع الحال يكشف عن تردي لغة الحوار في العديد من صفحات التواصل الاجتماعي والمنتديات وإحتوائها على العديد من الممارسات غير المقبولة أخلاقياً في وقت لاتزال فيه التشريعات الخاصة بجرائم التحريض ونشر الشائعات في البيئة الألكترونية غير محددة وهو أمر يلقي بالمزيد من الأعباء على الإعلاميين العاملين بها والمتعلقة بكيفية ضبط لغة الحوار عبر صفحاتهم ومنع المهاترات والدعوة للعنف وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية. (مجدي الداغر٢٠١٨، ص ١٨١).

كما تشير الدراسات إلى أن التجاوزات الأخلاقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني تنتشر بسرعة مذهلة ومتشعبة الأبعاد فهناك التجاوزات اللأخلاقية والصور السلبية التي يرتكبها بعض الشباب والتي تأخذ شكل تزييف الحقائق ونشر الأكاذيب وبث الإشاعات وترديد المعلومات غير الدقيقة وهناك بعداً أخر يتمثل في الاعتداء على خصوصية الأفراد وغيرها، مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في الدور الأخلاقي للمؤسسات التعليمية على ضوء ما يواجه المجتمع من مخاطر وتحديات. وبالتالي أصبح من الضروري أن تكون هناك ضوابط ومعايير أخلاقية لدى الشباب تدفع نحو الاستخدام الصحيح لمواقع التواصل الالكتروني في هذا العصر والابتعاد عن كل ماهو سلوك غير أخلاقي.(حسين هدبا ٢٠١٥، ص ٥٧٥).

ومما ساعد على انتشار هذه التجاوزات الأخلاقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي غياب مواثيق الشرف المتعلقة بأخلاقيات الإعلام في البيئة الإلكترونية وقلة عدد المؤسسات الإعلامية التي صاغت مواثيق خاصة بها مما أدى إلى عدم وضوح طبيعة الواجبات الملقاة على عاتق الإعلاميين في هذه البيئة خاصة فيما يتعلق بالمهنة ومستقبلها. (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص٨٢).

وانطلاقاً من هذه الأخطار المترتبة على سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي دعت العديد من الأراء لوضع مواثيق شرف أخلاقية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيق العقوبات على من يخالف مثل هذه الأخلاقيات. وهنا تبرز الإشكالية التي تتمثل في كيف يمكن أن تكون هذه المواثيق ملزمة للمستخدمين وماهي أليات تطبيق العقوبات على المتجاوزين. وتهتم الدراسة الحالية بشكل خاص بالشباب الجامعي من مستخدمي هذه الوسائل حيث يفترض أنهم أكثر وعياً بمبادئ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بالتركيز على طلاب الإعلام بشكل خاص. ومن هنا أرادت الباحثة معرفة هل يجدر بطالب الإعلام أن يكون تعامله مع وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكثر مهنية وحرفية عن غيره من المستخدمين، وخاصة أن طالب الإعلام هو مشروع إعلامي محترف وبالتالي يفترض أن تكون ممارساته من خلال حساباته الاجتماعية تراعي الأخلاقيات التي قام بدراستها، كما تهدف الباحثة للتعرف على الاختلاف بين طالب الإعلام الذي لم يدرس مقرر أخلاقيات وتشريعات الإعلام وبين الطالب الذي درس هذا المقرر بالفعل وكيف أثرت الدراسة على أرائه ووعيه بأخلاقيات التعامل مع الوسائل الاجتماعية.

وقبل تحديد المشكلة البحثية يقدم الجزء التالي خلفية نظرية للتعريف بمواثيق أخلاقيات الإعلام في البيئة الإلكترونية وعرض القوانين التي وضعتها "جمهورية مصر العربية" في هذا السياق.

ثانياً- خلفية نظرية:

اهتمت الكثير من الدول بتطبيق قوانين لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي إذ أدركت الدول والحكومات مدى الانتشار الهائل والتأثير الذي تتمتع به هذه الوسائل ، كما أدركت مدى الخطورة التي تكمن في الاستخدام غير الرشيد لهذه الوسائل لهذا جاءت محاولة فرض أسس تنظيمية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتضمن للمستخدمين الاستفادة منها وتحاول تقليل الأثار السلبية للاستخدام قدر الإمكان.

١- مواثيق أخلاقيات الإعلام في البيئة الإلكترونية:

يعد مفهوم الأمن السيبراني "Cyber Security" أحد أهم مفاهيم الحقبة القادمة، التي ربما تشهد حروباً إلكترونية تحل محل الحروب التقليدية، وإنطلاقاً من إطار الأمن الدولي التقليدي ظهر مصطلح (سيادة الدولة) التي تواجه تحديات جديدة تنبع من الأنشطة عبر الإنترنت والتي يمكن ممارستها وتوجيهها بشكل غير منضبط دون وجود إطار واضح لمساءلة الأفراد القائمين على هذه الأنشطة، كذلك يصعب في الفضاء الإلكتروني تمييز مبدأ (الحرب العادلة) كما في الأنشطة المدنية والسياسية والعسكرية. (نجوى إبراهيم ٢٠١٨، ص ٥٤، ٥٥)

ويمكن القول أن القانون المطبق على وسائل التواصل الاجتماعي هو مزيج من القانون الدستوري والقانون المدني والقانون التجاري وقانون العمل والقانون الجزائي

والقانون الإداري وقانون الملكية الفكرية والقوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية. (وسيم الحجار ٢٠١٧، ص ١١٢)

وتناولت بعض القوانين الخاصة بتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم استخدام الانترنت بعض الجرائم التي تتعلق باستغلال هذه الوسائل الالكترونية في الإساءة للغير أو للمجتمع ككل ومن هذه الجرائم التي تناولتها بعض المواثيق والقوانين:

أ- جريمة الاحتيال: عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات جريمة الاحتيال بأنه التسبب بإلحاق الضرر بالمستفيدين والمستخدمين عن قصد وبدون وجه حق بنية الاحتيال لتحقيق المصالح والمنافع بطريقة غير مشروعة للفاعل أو للغير عن طريق أولاً: إدخال أو تعديل أو حجب للمعلومات والبيانات، ثانياً: عن طريق التدخل في أنظمة التشغيل وأنظمة الاتصالات أو محاولة تعطيلها أو تغييرها ، ثالثاً: عن طريق تعطيل الأجهزة والبرامج والمواقع الإلكترونية. (دينا عبد العزيز ٢٠١٧، ص ١٥).

ب- انتهاك الخصوصية: يعد الحق في الخصوصية في عصر الانترنت وتكنولوجيا المعلومات من أهم الحقوق بالنظر للإمكانيات التقنية الفعالة في تسجيل الحدث أو الصور عبر كاميرات الهواتف الذكية والقدرة على نقلها مباشرة إلى جمهور غير محدد عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولايكفي اعتماد هذا المبدأ نظرياً في تشريعات الدول بل يجب تقنين تطبيقاته ضمن النصوص القانونية لاسيما حماية الحياة الخاصة والحق بالصورة الملتقطة في مكان خاص وعدم اعتراض محتوى الرسائل أو الاتصالات لأسباب غير مشروعة وغير ذلك وذلك من خلال نصوص جزائية رادعة. (وسيم الحجار ٢٠١٧، ص ٤١).

وتتعدد طرق انتهاك الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي بدءاً من سوء سلوك المستخدم ذاته، إلى سياسة هذه الوسائل ذاتها التي تغلب المصلحة التجارية إلى طبيعة هذه الوسائل التي تسمح بإنشاء شبكات اجتماعية مترابطة بحيث يتم النشر ضمن شبكة أولى وإعادة النشر والإنشاء على شبكة ثانية إلى قدرة الغير على التحايل على إعدادت الخصوصية من خلال استخدام حساب مستخدم أخر بشكل غير مشروع. (وسيم الحجار ٢٠١٧، ص ٤٨).

وأما عن الشق الشخصي للجرائم الإلكترونية فتقوم العناصر الإجرامية على الشبكة بعدة جرائم منها جريمة انتحال الشخصية وتعرف بجرائم الألفية الجديدة إلى حانب جرائم التشهير والنصب والاحتيال، ففي جريمة انتحال الشخصية يقوم الجاني (القرصان) بانتحال هوية شخص ما أو يدعي أنه شخص أخر غير الشخص الذي يتعامل مع الشبكة تحت اسم معين، ويستفيد من ذلك بطريقتين إما أن يستغل المكانة الكبيرة التي تحظى بها هذه الشخصية أو أن يخفي هويته الحقيقية وراء هذه الشخصية كي يقوم بارتكاب جرائم أخرى. وهذه الجريمة تعد من الجرائم التي يسهل إرتكابها

على شبكة الإنترنت إلى جانب أنها سريعة الانتشار وبخاصة في الأوساط التجارية والمصرفية. (لبنى أحمد ٢٠١٥، ص ١٣٧).

ويوجد نماذج لجرائم إلكترونية أخرى تناولتها المواثيق والقوانين الإلكترونية والإعلامية بشكل مفصل وأوضحت العقوبات المترتبة عليها وذلك وفقاً لطبيعة كل دولة وكل مجتمع وتتعدد هذه الجرائم والمخالفات كانتحال الشخصية، والسب والقذف ونشر الشائعات والحث على إثارة الفتن في المجتمع.

وتجدر الإشارة أن "مصر" قامت بإعداد مشاريع قوانين لمواجهة الاستخدام غير الأمن للشبكة ومجابهة أشكال العنف الإلكتروني والجرائم المنتشرة عبر الإنترنت، فاستطاعت التنسيق مع وزارات العدل والداخلية والاتصالات للقضاء على تلك الجرائم، إلى جانب عقد المؤتمرات والنداوت للمواطنين من مختلف الفئات العمرية للتوعية بمخاطر الاستخدام غير الأمن للشبكة وإلقاء الضوء على صور النصب والاحتيال والابتزاز الممارسة من قبل القراصنة على الضحايا من مستخدمي الشبكة. كما قامت بالاتفاق مع وزارة الاتصالات لإنشاء وحدة فنية خاصة للتدخل السريع لمواجهة أزمات وكوارث الهجمات الإلكترونية الإرهابية الخارجية، وذلك لحماية البلاد من أية أخطار تستهدف البنية التكنولوجية بها. (لبنى أحمد ٢٠١٥، ص ١٢٤).

وفي هذا السياق تم إصدار قانون (رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨) في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ويشتمل القانون على الأشكال المختلفة للاعتداء والتجاوز عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والعقوبات المقررة في حال إثبات هذه الانتهاكات وتمثلت بعض هذه العقوبات للجرائم الإلكترونية في البنود التالية: (جريدة اليوم السابع الإلكترونية، ١٩ أغسطس ٢٠١٨)

المادة (١٨): جريمة الاعتداء على البريد الاليكترونى أو المواقع أو الحسابات الخاصة

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر، وبغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تجاوز ١٠٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من أتلف أو عطل أو أبطأ أو اخترق بريداً إلكترونياً أو موقعاً أو حساباً خاصاً بأحد الناس.

فإذا وقعت الجريمة على بريد إلكترونى أو موقع أو حساب خاص بأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (٢٤): الجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الإلكترونى

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر وغرامة لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تجاوز ٣٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من اصطنع بريداً إلكترونياً أو موقعاً أو حساباً خاصاً ونسبه زوراً لشخص طبيعى أو إعتبارى.

فإذا استخدم الجانى البريد أو الموقع أو الحساب الخاص المصطنع فى أمر يسئ إلى من نسب إليه، تكون العقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين.

وإذا وقعت الجريمة على أحد الأشخاص الاعتبارية العامة فتكون العقوبة السجن والغرامة التى لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تزيد على ٣٠٠ ألف جنيه.

المادة (٢٥): الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتى غير المشروع.

يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر، وبغرامة لاتقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو باحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أى من المبادئ أو القيم الأسرية فى المجتمع المصرى، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الاليكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات إلى نظام أو موقع اليكترونى لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته أو بالقيام بالنشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، لمعلومات أو أخبار أو صور وما فى حكمها، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه، سواءً كانت المعلومات المنشورة صحيحة أم غير صحيحة.

المادة (٢٦): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه لا تجاوز ٣٠٠ ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتى أو تقنية معلوماتية فى معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى منافٍ للأداب العامة أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم ينص المشرع المصري على تجريم السب والقذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا أن التشريعات الأخرى تدخلت بتجريم ذلك حيث قد جرمت القواعد العامة السب والقذف إذ نصت المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات على "أن كل سب لايشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بغرامة لاتقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على عشرة الأف جنيه". (دينا عبد العزيز ٢٠١٧، ص ١٨).

وقد حدد قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المصري بعض المواد التي تشمل التطبيق على المواقع الإلكترونية، وهذه المواد

كالتالي: (نص قانون تنظيم الصحافة والإعلام، موقع بوابة الأهرام الإلكترونية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٨)

المادة رقم (٤) التي تنص على "يحظر على المؤسسة الصحفية والوسيلة الإعلامية والموقع الإلكترونى نشر أو بث أي مادة أو إعلان يتعارض محتواه مع أحكام الدستور، أو تدعو إلى مخالفة القانون ، أو تخالف الالتزامات الواردة في ميثاق الشرف المهني، أو يخالف النظام العام والآداب العامة، أو يحض على التمييز أو العنف أو العنصرية أو الكراهية أو التعصب".

كما ورد في المادة رقم (١٩) " يُحظر على الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني نشر أو بث أخبار كاذبة، أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو التعصب، أو يتضمن طعناً في أعراض الأفراد أو سباً أو قذفاً لهم، أو إمتهاناً للأديان السماوية أو للعقائد الدينية. ويلتزم بأحكام الفقرة السابقة كل موقع إلكتروني شخصي أو مدونة إلكترونية شخصية أو حساب إلكتروني شخصي يبلغ عدد متابعيه خمسة آلاف متابع أو أكثر".

وورد في مادة رقم (٢٠) "يُحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث التعرض للحياة الخاصة للمواطنين. كما يُحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث تناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة، إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفاً المصلحة العامة".

٢- إطار مقترح لأخلاقيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

اصطلحت بعض الدراسات السابقة على الاهتمام بوضع إطار لأخلاقيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أو أخلاقيات التعامل في الفضاء الإلكتروني (Cyber-ethics) وتعرض الباحثة في الجزء التالي بعض الأخلاقيات المقترح أن يشتمل عليها مواثيق الشرف الإلكترونية ويتعلق جزء من هذه الأخلاقيات بالإعلاميين الممارسين الفعليين، وأخرى تتعلق بالطلبة الجامعيين المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي.

أ- المحددات المهنية والأخلاقية للإعلاميين على شبكات التواصل الاجتماعي:

يرى أساتذة الإعلام والتشريعات الإعلامية ضرورة أن تتضمن المواثيق الأخلاقية الخاصة بشبكات التواصل الاجتماعي مايلي: (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص ٨٢، ٨٣)

١- أن تشتمل المواثيق الأخلاقية للمواقع الإلكترونية بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي على الضوابط الأخلاقية التي تنظم الأشكال الإعلامية والتفاعلية

المختلفة التي تستخدمها سواءً مواد إخبارية أو مواد رأي أو رسوم وصور أو جماعات نقاش أو قوائم بريدية وغيرها.

٢- ضرورة أن تتطرق هذه الضوابط والمواثيق الأخلاقية للقضايا الجديدة التي يواجهها الإعلاميون والمستخدمون لشبكات التواصل الاجتماعي في البيئة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالروابط التشعبية وحقوق الملكية الفكرية وعمليات الانتحال والإعتداء الإلكتروني على حقوق الأخرين والمعالجات الرقمية للمادة الإعلامية والصور والرسوم والفيديوهات وحقوق الخصوصية في أشكالها الجديدة والمنتديات والمدونات الشخصية وغيرها.

ب- مقترحات تتعلق بالطالب نفسه لضمان أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: (حسين هدبا ٢٠١٥، ص ٦٠٦،٦٠٧)

١- ضرورة تحديد الأهداف بدقة قبل الدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

٢- ضرورة التثبت من صحة ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي والرجوع إلى مصادره الأولية دون التسرع في نشره.

٣- اتباع أداب الحوار والمناقشة وعدم تسفيه أراء الأخرين من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

٤- الحرص والاهتمام باستثمار الوقت على مواقع التواصل الاجتماعي في أمور مفيدة.

٥- تجنب الإساءة إلى أي شخص عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو معتقده.

٦- عدم الدخول بأسماء مستعارة لإيذاء المستخدمين الأخرين.

٧- تحديد ساعات استخدام مواقع التواصل الإلكتروني بحيث لاتزيد عن ساعتين يومياً.

ثالثاً- تحديد مشكلة الدراسة:

نظراً لخطورة الممارسات الإعلامية التي لاتخضع لضوابط فعالة، وبالنظر لكثافة تفاعل الشباب الجامعي مع الإعلام الرقمي وكثرة الشكاوى من قبل المسؤولين والمفكرين بخصوص التجاوزات الأخلاقية لهذا الاستخدام غير المنضبط فإن هذا البحث يركز على غياب معايير الرقابة الذاتية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقة ذلك بالانحراف والتجاوز من قبل هؤلاء المستخدمين.

وتتمثل المشكلة البحثية في محاولة رصد مدى وعي الطلاب- دارسي الإعلام- بأخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومدى انعكاس ذلك على ممارساتهم

الفعلية عند تعاملهم مع وسائل التواصل الاجتماعي وذلك في ضوء الاستعانة بمبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والتي انبثق عنها "دليل أخلاقيات المدونين في وسائل التواصل الاجتماعي" حيث إن طلبة كلية الإعلام يدرسون ضمن المقررات الجامعية الأخلاقيات والتشريعات التي تؤهلهم للعمل بالمجال الإعلامي، إلى حانب دراستهم لمقرر نظريات الإعلام الذي يدرس من خلاله الطلاب النظريات الإعلامية المختلفة وكيفية تطبيقها.

وركزت الباحثة على مفهوم "الوعي" حيث إنه يشتمل على مدى إدراك الطالب للأخلاقيات ومدى الفهم لها وبالتالي يؤثر هذا على أرائه وإتجاهاته والتي بشكل نهائي تقود إلى السلوك الفعلي الذي يتمثل في طريقة تعامل طالب الإعلام مع حسابات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به، ومدى مراعاة هذه الأخلاقيات والمبادئ في تعامله اليومي مع هذه المواقع.

رابعاً- الإطار النظري للدراسة:

استفادت الباحثة من بعض مبادئ "نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام" وذلك باعتبار أن وسائل التواصل الاجتماعي أحد الوسائل الإعلامية التي حققت أحد أهم مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وهو مبدأ التنوع والتعدد وإتاحة الوسيلة الإعلامية لجميع الأراء بشرط أن يقابل ذلك الالتزام بالصدق والموضوعية عند تقديم الحقائق أو الأراء. ونظراً لأن عينة البحث من طلاب كلية الإعلام وباعتبار أن هؤلاء الطلاب يتم إعدادهم كإعلاميين ملتزمين بمراعاة المسئولية الاجتماعية لما يقدمونه من خلال حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم فقد استعانت الباحثة ببعض مبادئ النظرية أثناء تطبيق دليل النقاش مع الطلاب وخاصة ما يتعلق بدليل "أخلاقيات المدونين في وسائل التواصل الاجتماعي Bloggers' Code of Ethics" والذي اقترحه مطورو النظرية.

وتنطوي مبادئ "نظرية المسئولية الاجتماعية" على اعتبار أن وسائل الإعلام لها العديد من الالتزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه والتي لابد أن تلتزم بها وتحققها، وفي هذا الإطار فإنه يجب على وسائل الإعلام أن تتجنب كل ما من شأنه إثارة العنف أو الحث على الجرائم أو إشاعة الفوضى أو العداء ضد الأقليات. كما أنه في ضوء هذه النظرية فوسائل الإعلام لابد أن تعكس التعددية في المجتمع وتطرح كافة وجهات النظر السائدة فيه.

ويعتقد الكثير من الملاحظين أن "نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام" ستكسب قوة أكبر بظهور وتطور التكنولوجيا والتي تمنح المجتمعات قوة أكبر لنشر المعلومات. (Baran& Dennis 2009, p 118)

وقدم (Baran& Dennis 2009, pp 121, 122) دليلاً لتحقيق المهنية لدى صحفيي وسائل التواصل الاجتماعي (Cyberjournalists) وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن

الكثير من المدونين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي ليسوا صحفيين ممارسين أو محترفين بالفعل وهنا يثور التساؤل حول مدى ضمان الالتزام بهذه القواعد من قبل هؤلاء المدونين. وتشتمل قواعد الميثاق الأخلاقي للمدونين على ما يلي:

١- كن صادقاً وعادلاً:
ينبغي على المدونين أن يكونوا صادقين وعادلين في جمع المعلومات وعرضها وتفسيرها وبالتالي فيجب عليهم:

- البعد عن الانتحال.

- التعريف بمصادر المعلومات والإشارة إليهم كلما كان ذلك ممكناً حيث أن المتابعين ينجذبون للمصادر ذات المصداقية لديهم.

- عدم تشويه أو تحريف الصور المقدمة دون الإفصاح عن التغييرات التي تتضمنها هذه الصور.

- ألا يقدموا المعلومات التي يعلمون أنها غير صحيحة، وعند تقديم معلومة غير مؤكدة يجب عليهم أن يوضحوا ذلك للمتابعين.

- التمييز بين المعلومات الحقيقية ومواد الرأي أو التعليقات وبين المواد الإعلانية.

٢- قلل من الضرر:

لابد للمدونين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي – ممن يلتزمون بتطبيق الميثاق الأخلاقي- بمعاملة المصادر والموضوعات التي يقدمونها بقدر كبير من الاحترام وفي هذا السياق لابد من:

- التعامل بقدر من الحساسية عند تقديم الموضوعات التي تتناول الأطفال أو المصادر التي ليس لديها خبرة. وأيضاً عند البحث أو استخدام الحوارات أو الصور للأشخاص الذين يعانون من حزن أو تعرضوا لمأساة ما.
- التركيز على أن الأشخاص العاديين لديهم كل الحق في حماية المعلومات الخاصة بهم والتحكم بها.

٣- المحاسبة:

- يجب على المدونين أن يعترفوا بأخطائهم ويعملوا على نشر التصحيح لها.
- لابد من تشجيع الحوار بين المدونين ومتابعينهم فيما يتعلق بالمحتوى الذي يقدمونه والسلوك الذي يقوم به المدون.

وقد استفادت الباحثة من قواعد الميثاق الأخلاقي للمدونين التي تم تقديمها انبثاقاً من مبادئ "نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام" في إعداد دليل مجموعات النقاش المركزة التي تم تطبيقها مع طلبة كلية الإعلام.

خامساً- أهداف الدراسة:

١-التعرف على دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية لطلاب كلية الإعلام.

٢- رصد مدى معرفة طلبة كلية الإعلام بقوانين تنظيم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بمصر.

٣- التعرف على مدى معرفة وممارسة الطلبة دارسي الإعلام لأخلاقيات النشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

٤- الوقوف على مدى مراعاة طلبة الإعلام للمعايير التي تتعلق باحترام خصوصيات الأخرين عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

سادساً- الدراسات السابقة:

تختلف **الدوافع التي تقف وراء استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي** لاسيما وأنها أضحت ضرورة لدى هؤلاء الشباب في حياتهم اليومية، إذ قد يعتمدون عليها أحياناً لأغراض دراسية ومعرفية تتمثل في زيادة معرفتهم بمعلومات عن الأمور الحياتية اليومية أو استخدامها كأداة للتواصل بين بعضهم البعض فيما يتعلق بأمور الدراسة والحياة الجامعية وأكدت على ذلك أحد الدراسات التي هدف من خلالها الباحث للتعرف على دوافع استخدام الشباب الجامعي من طلبة أقسام وكليات الإعلام في أربع جامعات عربية لشبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وهذه الجامعات تمثلت في جامعات (صنعاء، أم القرى، عجمان، البتراء)، وتوصل الباحث إلى أن دوافع استخدام طلبة الإعلام للفيسبوك هي دوافع معرفية بالدرجة الأساس وأن الاشباعات المتحققة لدى طلبة الإعلام جراء استخدامهم فيسبوك كانت إشباعات معرفية في المرتبة الأولى. (وديع العزعزي ٢٠١٥، ص ٧٩).

واتفق ذلك مع دراسة استهدفت التعرف على الاشباعات المتحققة لدى الشباب الجامعي من استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي وذلك بالتطبيق على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) واستخدامه من قبل الشباب الجامعي بجامعة (عجمان بالإمارات العربية المتحدة) إذ توصل الباحث أن وسائل الإعلام الاجتماعية تقدم العديد من الخدمات المختلفة والمتنوعة وتسمح للأخرين الحصول على بعض التحديثات عندما يشاركون في مثل هذه المواقع. (عبد الله التميمي، ٢٠١٢، ص ٢٩٣).

وأظهرت إحدى الدراسات التي أجريت على الشباب الجامعي العراقي أن غالبية الجمهور يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر مهم من مصادر معلوماتهم اليومية حيث أظهرت النتائج أن أفراد العينة يعتمدون على هذه المواقع كمصدر للمعلومات وبنسبة تزيد عن ٩٥% من عينة البحث التي بلغت (٣٠٠ مفردة)، وهذا يشير إلى قوة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة حيث أنها لم تعد

مجرد وسائل إتصالية مهمة لها أهميتها في حياة الأفراد وفي حياة المجتمع، فهي تشكل مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة لهم وبالتالي القرارات التي يتخذونها في مختلف مجالات الحياة ستبنى على هذه المعلومات وبالتالي فإذا كانت المعلومات غير دقيقة ستؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. (حسين ناصر ٢٠١٧، ص ٤٩٠).

ويتضح من ذلك اهتمام الدراسات بالتعرف على الاشباعات التي تتحقق لدى الشباب الجامعي من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ويظهر أن الاستخدام الأساسي الذي يبحث الشباب الجامعي عنه من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو استخدامها لأغراض معرفية وأكدت على ذلك دراسة (Lee et.al 2011, p 129) حيث اهتم الباحثون بعمل استبيان على عينة من ٢٠٣ من الطلاب بالمرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا وأوضحت النتائج أن الإمداد بالمعلومات كانت هي الحاجة الرئيسية عند المستخدمين لتداول الأخبار ويليها التنشئة الاجتماعية والبحث عن المكانة، على الرغم من أن الترفيه أو الهروب من الواقع لم يكن هو الأساس في استخدام العينة لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث أن وسائل التواصل الاجتماعي تسمح للمستخدمين ليس فقط التمكن من متابعة القصة الإخبارية وإنما أيضاً المشاركة في انتاج هذه القصص ونشرها، فقد أصبح تدوال الأخبار من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ظاهرة عالمية.

ويظهر من الدراسة السابقة أنه من خلال تداول الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي فإنه يتوفر للمستخدمين القدرة على التغلب على عوائق الزمن والمكان حيث أن هذه الأخبار تتوفر بشكل دائم وفي أي وقت، كما أنها توفر ميزة أخرى تتمثل في إمكانية البحث عن الأخبار ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى أنه من خلال تداول الأخبار فإن الأفراد يكون لديهم الفرصة للتناقش وتبادل الأراء والتفاعل الاجتماعي مع بعضهم البعض. وهو ما يفسر اتجاه الشباب الجامعي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض معرفية بالدرجة الأولى وتبادل الأخبار والأراء والمعلومات ، وهو ما يشبع رغبة الطالب الجامعي في أن يصبح إجتماعياً ويصبح له مكانة بين الأقران.

واهتمت أحد الدراسات بالتفرقة بين استخدام الشباب الجامعي من الطلبة والطالبات لوسائل التواصل الاجتماعي (متغير النوع) ، كما اهتمت بالتمييز بين دوافع استخدام الطلبة الأكبر والأصغر سناً لهذه الوسائل(متغير السن) حيث اعتمد البحث على عمل دراسة ميدانية على عينة من (١٠٠٨) طالب وطالبة من الجامعات التركية تتراوح أعمارهم بين (١٧-٣٢ عاماً) وذلك للتعرف على دوافع استخدام الشباب الجامعي لوسائل التواصل الاجتماعي والمشكلات التي تتعلق بهذا الاستخدام سواءً من حيث العوامل الديموجرافية المؤثرة على هذا الاستخدام أو من حيث الدوافع المختلفة لهذا الاستخدام. وتوصلت الدراسة أن الطالبات الإناث يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي للحفاظ على علاقاتهن الاجتماعية المتواجدة بالفعل وكأداة لإدراة المهام،

ولأغراض تعليمية ومعلوماتية، فيما أن الطلاب من الذكور يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لمقابلة أشخاص جدد، ولعمل علاقات اجتماعية وللترفيه. كما أن الطلاب الأصغر سناً أكثر ميلاً للمحافظة على علاقاتهم الاجتماعية الموجودة بالفعل ولمقابلة أشخاص جدد وعمل علاقات اجتماعية، وليعبروا عن أنفسهم عبر هذه الوسائل، ويقدموا أنفسهم كأشخاص أكثر شعبية بالإضافة إلى تمضية والوقت والترفيه (Kircaburun et.al 2018,p 1,18). وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة أثبتت أيضاً أن إشكاليات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل طلاب الجامعات ترتبط بالاستخدام المتزايد للانستجرام، سناب شات، وفيسبوك وأن هذه الإشكاليات ترتبط إرتباطاً إيجابياً عند مقابلة أشخاص جدد أو عند تكوين علاقات اجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عندما يعبر الفرد عن نفسه، وعندما يستخدم هذه الوسائل لتمضية الوقت، فيما أن هذه الإشكاليات ترتبط سلبياً باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض تعليمية أو معلوماتية.

يظهر من العرض السابق مدى اعتماد الشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي كأداة معلوماتية بالدرجة الأولى، وبالرغم من المميزات التي تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي إلا أنه يقترن استخدامها بالعديد من **السلبيات أو الإشكاليات التي تتمثل في جوانب مختلفة**.

حيث رأى أحد الباحثين أنه بالرغم من إيجابيات الفيسبوك والتي تكمن في التواصل مع الأصدقاء وتبادل الأراء معهم والتعبير عن الأراء بحرية ، إلا أن أبرز سلبياته تكمن في الترويج للشائعات وتحريف الحقائق وقذف بعض الأفراد والتشهير بهم. (وديع العزعزي ٢٠١٥، ص ٧٩).

فيما رأى بعض الإعلاميين المصريين فيما يتعلق بأبرز السلبيات التي تنجم من استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي أن هذه الشبكات تفتقر إلى ثقتهم الكاملة فيها، حيث تصدر عدم الفصل بين الخبر والرأي والتعليق بنسبة (٩٦%) من إجمالي العينة - التي بلغت (١٩١) مفردة من العاملين بالمؤسسات الإعلامية المصرية المطبوعة والمسموعة والمرئية-، وأيضاً تراجع معدلات المصداقية في الطرح والتناول بنسبة (٦٦.٤%) وعدم مراعاة حق الرد والتصحيح بنسبة (٥٩.٢%) وعدم مراعاة الذوق العام والاستعانة بالمعلومات مجهولة المصدر بنسبة (٤٤%) بالإضافة إلى تعميق الانقسام بين طوائف المجتمع بنسبة (٤٠.٨%) والترويج للدخل والخرافة بنسبة (٣٦.٨%) والتعدي على الملكية الفكرية للأخرين بنسبة (٣٥.٢%) ، وأيضاً كثرة الشائعات والميل إلى الفضائح وانتهاك الخصوصية بنسبة (٢٦.٤%) وهو ما يعني أن التطورات التكنولوجية قد سهلت كثيراً عملية الانتاج الإعلامي وجعلتها أقل كلفة ومهارة دون التحقق من مصداقية المعلومات. (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص ١٤٤، ١٤٥).

كما أن من أبرز الإشكاليات التي تثار في مجال الإعلام الجديد هي عدم الالتزام بالمعايير المهنية من قبل القائمين على النشر في وسائل التواصل الإعلامي الجديد

والتي تؤكد على المصداقية في نقل الأحداث والفصل بين الخبر والرأي وبين المعلومة والإشاعة، عدم التدقيق في المعلومة قبل النشر، كما أنها تحولت إلى أداة لنشر الشائعات والأكاذيب، كما أنه لاتوجد معالجة موضوعية للأحداث والتي بدورها تلتزم الموضوعية في الطرح والتوازن في العرض، وأن الإعلام الجديد لايتمتع بالنضوج الكافي في التعاطي مع الأحداث وليس لديه احترام للخصوصية ولا المعايير المهنية والأخلاقية. (حسين ناصر ٢٠١٧، ص ٤٧٧)

إلى جانب أن غالبية جمهور وسائل التواصل الاجتماعي ينظرون بريبة لأسماء الناشرين ويرون أن هنالك الكثير ممن يستخدمون أسماءاً مستعارة عند النشر.. وهذا ما يشكل خطراً على المضامين المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي طالما أنه ليس هنالك قدرة على تحديد من هو المسئول إذا ما نشرت معلومة غير صحيحة كما لاتوجد قدرة على المحاسبة. (حسين ناصر ٢٠١٧، ص ٤٨٩).

ويظهر من العرض السابق أن إشكاليات وسائل التواصل الاجتماعي تتركز في افتقار المهنية والموضوعية عند النشر، إلى جانب أن هذه الوسائل تستخدم من قبل مواطنين عاديين وليسوا إعلاميين محترفين وهو ما يجعل الإشكالية تزداد حيث يفتقر أغلب هؤلاء المستخدمين للقواعد المهنية والأخلاقية في التعامل مع المعلومات التي تقدم من خلال هذه الوسائل، وهو ماجعل هذه الوسائل مكاناً خصباً لنشر الشائعات و انتشار الإرهاب عبر هذه المواقع، إلى جانب الاعتداء على الحرمة الشخصية للأفراد وانتهاك خصوصياتهم وهو مايعد من أبرز السلبيات التي تواجه مستخدمي هذه الشبكات الاجتماعية.

وتتمثل خطورة مواقع التواصل الاجتماعي في هذا الصدد **حين استخدامها كأداة لنشر الشائعات** إذ هدفت أحد الدراسات التعرف على دور شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) في نشر الشائعات بين طلاب الجامعات السعوديين على عينة من ٤٠٠ مفردة، وأوضحت الدراسة أنه نظراً لصعوبة التحكم في شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر) لغياب القواعد والقوانين الواضحة للنشر عليها، وهو ما يسمح باستغلال الشبكة في الترويج للأخبار المغلوطة والشائعات. ويعد (تويتر) من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي ترويجاً للشائعات بين مجتمعات الشباب الجامعي. وتكمن الخطورة حين يلجأ مستخدمو (تويتر) وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي إلى التخفي أو انتحال هويات غير حقيقية لنشر الشائعات التي سرعان ما يتم تداولها بين شباب الجامعات. (أسامة المدني ٢٠١٧، ص ١٢، ١٦).

فيما اهتمت دراسة أخرى بالتعرف على العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الشائعات في المجتمع العماني على عينة من٤٧٠ مفردة وأوضحت الدراسة أنه مع بروز وسائل الإعلام الجديدة وتطور تطبيقاتها وخاصة تطبيقات التواصل الاجتماعي وتطور الشائعات من حيث الحجم والتأثير والوسائل التأثيرية المصاحبة لها والمدى الذي تنتشر من خلاله وتؤثر على مكوناته وانتقالها من المحلية إلى الإقليمية والعالمية ، فقد

ساعدت وسائل الإعلام الجديدة على سرعة تصديق الشائعة ودرجة تقبلها من جهة وتثبيتها وارتفاع درجة الاعتقاد فيها. وأكدت النتائج عن تأكيد ٩٠% من عينة البحث على أن تطبيقات الإنترنت المختلفة قد ساعدت على نشر الشائعات في المجتمع العماني. وهو ما يمكن تفسيره بأن الفضاء الالكتروني مفتوح للجميع وأصبح كل انسان في ظل الإعلام الجديد ينشر ما يشاء دون رقابة أو مساءلة. (أنور الرواس وعبد الوهاب الحايس ٢٠١٦، ص ٤٢٩، ٤٣٤).

وأكدت دراسة تناولت دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترويج الشائعات وسبل مواجهتها في المجتمع المصري الدور الجوهري للشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر أساسي لترويج الشائعات وبدورها أكدت الدراسة ضرورة إدخال مادة (أخلاقيات الإنترنت) ضمن المناهج الدراسية في التعليم ماقبل الجامعي لتنمية الفكر الناقد لدى النشء ونشر الوعي بين النشء من خلال المناهج التربوية والتعليمية والوطنية والتي ينبغي أن تتناول موضوع الشائعات وأن يكون العمل جاداً على توضيح خطورة تداول مثل هذا السلوك. (سهير صفوت ٢٠١٥، ص ٦٣٢).

وأكدت على ذلك دراسة تناولت دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات إذ أوضحت أن استخدام هذه الوسائل أدى إلى سرعة انتشار الشائعات كما أضفى عليها العديد من المزايا مثل اتساع نطاقها، وجاذبيتها، وسرعة وصولها للطرف المعني مما جعلها تهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي في أي مجتمع، الأمر الذي يلحق الضرر بالفرد والمجتمع بصفة عامة ولذا يستلزم الأمر التعامل مع الشائعات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي بطريقة إحترافية مدروسة ومن خلال الوسائل المختلفة. (رانيا الشريف ٢٠١٥، ص ٩٦).

وهدفت أحد الدراسات التعرف على دور شائعات مواقع التواصل الاجتماعي في إحداث العنف والصراع السياسي بين الشباب الجامعي بالتطبيق على عينة من ٤٠٠ مفردة من الشباب الجامعي بكليات (القاهرة، ٦ أكتوبر، الجامعة الأمريكية بالقاهرة). وأوضحت الدراسة اهتمام مروجي الشائعات بنشر محتواها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير لأنها منصات يصعب السيطرة عليها وإخضاعها للرقابة المباشرة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، ووافق (٥٩.٢%) من العينة على وضع تشريعات رادعة للجرائم المعلوماتية ونشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومضاعفة العقوبات على مروجي الشائعات.(ممدوح السيد ٢٠١٧، ص ١٣٣، ١٦٨).

كما تشكل خطورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حين استخدامها **كوسيلة للدعوة إلى الإرهاب** في المجتمع واهتمت أحد الدراسات بالتعرف على دور وسائل وأداوات الإعلام الجديد في تشكيل معارف واتجاهات الشباب الجامعي السعودي نحو ظاهرة الإرهاب على شبكة الانترنت وذلك بالتطبيق على ثلاثة جامعات في المملكة العربية السعودية وأوضحت النتائج أن طلاب الجامعات السعودية يمثلون الجانب الإيجابي على مواقع التواصل الاجتماعي –فيما يتعلق بالإرهاب – من حيث

المشاركة بأخبار أو التعليق على البعض منها أو تحميل ملفات الفيديو وصور حول الأحداث المرتبطة بالقضايا المثارة مثل أعمال العنف والإرهاب. كما أظهرت النتائج تعدد سلبيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كما يراها الشباب الجامعي السعودي التي جاء في مقدمتها أنها تغذي الأزمات السياسية وتزيد الاحتقان الطائفي وغرس أفكار سلبية في عقول الشباب كالتطرف الديني وتشجيع العنف المجتمعي وانتهاك الخصوصية وضياع الوقت دون فائدة، فضلاً عن كونها وسيلة خصبة للكذب والخداع. (مجدي الداغر ٢٠١٦، ص ٢٤٧،٢٤٩)

فيما اهتمت بعض الدراسات بمحاولة الكشف عن العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والإرهاب من خلال محاولة استكشاف كيف تستخدم الجماعات الإرهابية منصات التواصل الاجتماعي لتهديد السلام والأمن للدول، كتلك الدراسة التي اهتمت باستكشاف هذه العلاقة في دول جنوب اسيا حيث شملت الدراسة عينة من دول (بنجلاديش، الهند وباكستان) وحاول البحث تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تفيد لمواجهة الإرهاب في منصات التواصل الاجتماعي حيث أكدت الدراسة أن زيادة الوعي بين أفراد المجتمع يعتبر واحداً من الأدوات الأكثر مناسبة والتي يمكن للحكومة وبكل سهولة تعقب الشخص المشتبه به والذي يحاول التأثير على الناس من خلال منصات التواصل الاجتماعي، كما أوصت الدراسة أن وجود تشريع خاص بهذه الأمور مع ضمان التنفيذ السليم له بكفاءة عالية يمكن أن يمنع ويتحكم في الحوادث الإرهابية بشكل كبير، كما أن هذا من شأنه أن يعطي إنذاراً مبكراً للوحدات الأمنية فيما يخص تحركات وأنشطة الجماعات الإرهابية سواءً محلياً أو دولياً. (Hossain 2018, p 148,151).

وإنطلاقاً من السلبيات التي قد تصاحب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشباب فكان من الأهمية التوجه بالأنظار إلى عنصر الأخلاقيات التي لابد أن يراعيها المستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي، إذ أنه ومع صعوبة السيطرة والتحكم في وسائل التواصل الاجتماعي فإن كل مستخدم يصبح مسئولاً عن المحتوى الذي يقوم بنشره ومشاركته عبر هذه الوسائل الاجتماعية وذلك في محاولة لدرء المخاطر والإشكاليات التي تتعلق بهذا الاستخدام.

إذ أوضحت أحد الدراسات أن الحل الأمثل لكي نستفيد من إيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي ونتخلص من سلبياتها فهناك حاجة للتحكم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال جوانبها الاجتماعية المختلفة بالإضافة للجوانب الأخلاقية. (Ryoko 2019,p 231).

ومع الانتشار المتزايد لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار السلبيات والإشكاليات التي ترتبط بهذا الاستخدام فقد اتجه الاهتمام **بوجود ضوابط أو معايير محددة لضبط تعامل المستخدمين بشكل أخلاقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي** واهتمت بذلك عدد من الدراسات التي اهتم بعض منها بالتعرف على مدى توفر

الوعي لدى المستخدمين العاديين بمثل هذه الضوابط أو الأخلاقيات التي ترتبط باستخدامهم هذه الوسائل، فيما اهتمت دراسات أخرى بالتركيز على مدى وعي المعلمين وأساتذة الجامعات بمثل هذه الضوابط نظراً لدورهم الجوهري في نقل هذه الخبرات والممارسات للطلبة لديهم، إلى جانب اهتمام بعض الدراسات بمحاولة وضع ضوابط أو مواثيق شرف لضمان الاستخدام الأمن لوسائل التواصل الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك اهتمت بعض الدراسات برصد أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومدى وعي المستخدمين بها، إذ هدفت أحد الدراسات التعرف على أخلاقيات طلبة جامعة السلطان قابوس العمانية عند التعامل مع الإنترنت وذلك لعينة شملت (٦٧٥) طالباً من طلاب المرحلة الجامعية الأولى بكليات الجامعة الثماني. وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائياً من حيث متغير النوع لصالح الإناث مما يعكس أنهن أكثر تمسكاً واتباعاً لأخلاقيات التعامل مع الإنترنت من الطلبة الذكور عينة الدراسة، كما أوضحت الدراسة أن طلبة جامعة السلطان قابوس يقومون بالنقل المباشر من المصادر الإلكترونية الموجودة على الشبكة إلا أنهم للأسف يأخذون هذه المعلومات دون الإشارة إلى مصدرها أو أنهم يأخذون نصوصاً حرفية من المصدر ولكن يضعونها في شكل اقتباسي، وأظهرت الدراسة أن الطلبة تعرضوا لسرقة البريد الالكتروني الخاصة بهم بنسبة (٥.٩%) وأيضاً سرقة الصور الخاصة بهم بنسبة (١٨.٥%).كما أشارت الدراسة إلى أن حوالي (٦١.٨%) من العينة لديهم معرفة بقوانين الحماية على الإنترنت مقارنة بحوالي (٣٨.٢%) لا يعرفون عن قوانين الحماية على الانترنت وربما العينة التي لديها معرفة بقوانين الحماية على الإنترنت قد تعرضت لموقف دفعها للتعرف على هذه القوانين أو ربما أن صديقاً لهم أو عضو هيئة تدريس قام بتعريفهم بكيفية الإبحار بأمان على الإنترنت.(نايفة عيد٢٠١٤، ص ٢٤٦،٢٨١،٢٨٢،٢٨٥)

ومن حيث التزام الإعلاميين المصريين عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالضوابط المهنية والأخلاقية عند تغطية الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في "مصر" فقد أوضحت أحد الدراسات أن غياب مواثيق الشرف المتعلقة بأخلاقيات الإعلام في البيئة الإلكترونية وقلة عدد المؤسسات الإعلامية التي صاغت مواثيق خاصة بها إلى عدم وضوح طبيعة الواجبات الملقاة على عاتق الإعلاميين في هذه البيئة خاصة فيما يتعلق بالمهنة ومستقبلها. وأوضحت الدراسة أن حوالي (٧٥.٤%) من الإعلاميين المصريين يستخدمون أسماءهم الحقيقية عند الدخول في مواقع الشبكات الاجتماعية في حين يستخدم (١٤.١%) من أفراد العينة إسماً مستعاراً . وهذا المنحى بدا واضحاً مع تنامي الشبكات الاجتماعية وأن الموضوعات التي تطرح في شبكات التواصل تبدو حساسة دينياً وسياسياً ومع ذلك فإن معظم المشاركين ينحازون للإسم الحقيقي أكثر من المستعار إذ يفقد المرء قيمته التفاعلية حين يضع إسماً مستعاراً. (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص ٨٢،١١٧).

كما اهتمت أحد الدراسات بالتعرف على محاولة الكشف عن مستوى وعي طلاب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في "الكويت" بأخلاقيات التواصل الاجتماعي الالكتروني، وظهر من الدراسة أن هناك بعض الممارسات والأخلاقيات الخاصة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي قد تحققت بدرجة وعي عالية ومن هذه الأخلاقيات التي يراعيها الطلبة عينة الدراسة الالتزام بالكتابات التي لاتحتوي على ألفاظ أو صور أو مقاطع غير لائقة مما يدل على أن طلاب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لديهم التزام أخلاقي من حيث الكتابات والصور التي تنشر عبر مواقع التواصل الالكتروني، كما أوضحت النتائج أن هؤلاء الطلاب لديهم وعي عالٍ من حيث حرصهم على عدم تجريح الاخرين والمساعدة لهم عبر كتاباتهم وتعليقاتهم في مواقع التواصل الالكتروني من حيث التزامهم بالبعد عن تجريح الأخرين والتشهير والإساءة بهم، إلى جانب التزامهم الأخلاقي العالي بالحفاظ على الخصوصية الشخصية للأخرين. (حسين هدبا٢٠١٥، ص ٥٩٦،٦٠٠).

واهتمت بعض الدراسات بإلقاء الضوء على بعض المشكلات التي تتعلق **بانتهاك الخصوصية** عبر وسائل التواصل الاجتماعي إذ طرحت العديد من المشكلات العملية في مجال الإجراءات الجنائية وأهمها مشكلة إثبات الجرائم الإلكترونية لصعوبة ملاحقتها وضبطها بالإضافة إلى صعوبة اثبات القصد الجنائي ومشكلة تحديد مكان وقوع الجريمة واهتمت الدراسة بكيفية مواجهة هذا النوع من الإجرام العنكبوتي الجديد وعن التحديات والصعوبات التي تواجه التصدي له. (ليلى حمى ٢٠١٧، ص ٢٤٣،٢٤٥).

وتبرز المشكلة في مضايقات وسائل التواصل الاجتماعي أنها لاتكون مخففة بسبب الطبيعة الالكترونية للتفاعل، كما أن الطبيعة العلنية (العامة) للمنشورات الالكترونية (postings) واحتمالية أن هذه المنشورات يمكن أن تحفظ بشكل دائم، وهذا ما يجعل المضايقات أكثر إحراجاً ومؤذية أكثر لهم. (Warnick 2016, p782).

وأوضحت إحدى الدراسات أن مواقع التواصل الاجتماعي أقرت بحاجة المستخدمين لديها للخصوصية ووضعت أليات لها تسمح لكل مستخدم بوصف مستخدمين أخرين كأصدقاء وبالتالي إعطائهم إمتياز رؤية معلومات معينة دون باقي المستخدمين والتحكم بمن منهم يرى ماذا من المعلومات المنشورة. إلا أن الدراسة أوضحت بأن هذه السياسات المطبقة وضعت لحماية صناعة وسائل التواصل الاجتماعي ولتأمين إزدهارها ومصالحها المادية وليس لخصوصية الأفراد عليها فمن حيث المبدأ فقد سمح لمشغلي وسائل التواصل الاجتماعي بتنظيم أنفسهم وبوضع شروط خاصة بهم لاستعمال خدماتهم ولكن هذا التنظيم لم يؤمن خصوصية الأفراد بسبب عدم وعيهم لبنود الخصوصية ومكان الضعف في هذه البنود. (وسيم الحجار ٢٠١٧، ص ص ٣٨، ٥٣).

كما أوضحت إحدى الدراسات أنه وفقاً لنموذج الخصوصية الإلكترونية فإن الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي لايمكن تأسيسها وتوفيرها بشكل كامل عن طريق الأفراد؛ ذلك أنها لاتعتمد بشكل كلي على خيارات المستخدمين أو تحكمهم في البيانات، فالسياق الإلكتروني يتم تحديده من خلال تركيبة مؤلفة من الجمهور Audience والأليات الفنية Technical Mechanisms والأعراف الاجتماعية Social Norms ولأن السياقات تتبدل وتتدخل، فالخصوصية ممارسة مستمرة ونشطة. ويعتمد تحقيق الأفراد للخصوصية ليس فقط على قدراتهم التكنولوجية وإنما أيضاً على فهمهم الكامل للسياق الذي يتعاملون فيه، وتأثير سلوكيات الأخرين، وتصورهم لحدود تفسير ما يعرضونه من معلومات، وامتلاك المعارف والقدرات اللازمة للتأثير المباشر على كيفية تدفق المعلومات وتفسيرها داخل هذا السياق.(غادة النشار ٢٠١٨، ص ٢٨٥)

ولمواجهة هذه المشكلات الأخلاقية والتي تتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي فقد اهتمت بعض الدراسات **بمحاولة ضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي** فجاء اهتمام بعض الدراسات بالجانب القانوني لمواجهة مثل هذه التجاوزات الأخلاقية كالدراسة التي اهتمت بمعرفة مدى كفاية النصوص الجنائية الحالية التي تمنع ارتكاب جريمة التشهير عبر الانترنت وردع مرتكبيها وهل بالفعل تفي النصوص الجنائية الموضوعة والإجرائية في "العراق" لتحقيق غايتها أم يلزم تعديل النصوص بما يوائم التطور التكنولوجي الحالي. إذ أوضحت الدراسة أن هناك بعض المواقع التي تخصصت في بث الشائعات فيما تخصصت مواقع أخرى في نشر الصور العائلية والشخصية ومع الإزدياد الكبير في المواقع الإلكترونية فقد إزداد ارتكاب جرائم التشهير عن طريق ذلك والتي تعنى الكثير منها في كشف أسرار الناس من دون موافقتهم أو نشر صور ارتكبت في مناسبات فأصبحت في متناول الجميع عن طريق عرضها في تلك المواقع وقد يجد البعض في التشهير طريقة للمساومة في استغلال تلك المعلومات لغرض الابتزاز، وفي الغالب لايمكن معرفة مصدرها وتكمن خطورة ارتكاب هذه الجرائم بواسطة الانترنت في سرعة انتشار الخبر وعدم السيطرة عليه. (كشاو البرزنجي و نوزاد الشواني ٢٠١٦، ص ١٥٤،١٥٦).

وتجدر الإشارة إلى اهتمام بعض الدراسات بالتوصل إلى ميثاق أخلاقي لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الجمهور كالدراسة التي اهتمت بالتعرف على وجهة نظر أساتذة الإعلام والقانون في الجامعات الأردنية في الأخلاقيات التي يجب على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي مراعاتها أثناء استخدام هذه الوسائل، وشملت العينة ٦٣ أستاذاً وذلك بهدف التوصل لميثاق أخلاقي يتضمن مبادئ وأسس ومعايير مقترحة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. (سلطانة الخريشة ٢٠١٦، ص٤)

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من القيم الأخلاقية التي توافق عليها الأكاديميون من الإعلاميين والقانونيين عند النشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وهذه القيم جاءت كالتالي: (سلطانة الخريشة ٢٠١٦، ص ٦٦-٧١).

- الأمانة والمصداقية عند نشر أي شئ.
- المحافظة على الأداب العامة.
- عدم الخروج عن الحدود الأخلاقية والقانونية في التواصل.
- التركيز على نشر الوعي لدى الشباب للاستخدام الأمثل لهذه الشبكات.
- أن يكون المنشور مكتوباً بلغة سليمة يحدد فيه الواقعة المراد نشرها.
- نشر القيم والأخلاق والدين.
- التركيز على تبادل ونقل الثقافات.
- عدم استخدام الأسماء المستعارة.
- في إعادة النشر (Repost) ينبغي التعامل بالمسئولية ذاتها للنشر الأولي لأن المعلومة محكومة بوقت النشر وظروفه.
- يحظر استخدام السب أو القدح تجاه الأخرين أو ديانتهم أو قبائلهم أو أصولهم العرقية ومن يخالف ذلك يتحمل المسئولية القانونية والاجتماعية بصورة كاملة.
- يحظر نشر المنشورات التي تتضمن الدعوة إلى الطائفية أو التطرف والإرهاب والعنصرية أو انتهاك القوانين المقررة محلياً ودولياً.

واتفق مع الهدف السابق دراسة (Kvalnes 2019) والتي حاولت تقديم تصنيف للأخلاقيات التي ينبغي على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الالتزام بها من خلال وجهة نظر الخبراء في هذا المجال، كما حاول الباحث إلقاء الضوء على المعضلات التي يمكن أن تحدث إذا تم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المؤسسات الإعلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن التصيد والمضايقة ونشر الأخبار المزيفة/ المفبركة من أبرز الأمور التي ينبغي الانتباه لها عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. (Kvalnes 2019, p87).

ودعت إحدى الدراسات إلى عمل (قواعد للسلوك أو مدونة للأخلاقيات) عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لكي تحمي كلاً من المعلمين والطلاب عندما يتفاعلون سوياً من خلال الانترنت. فيما عرفته الدراسة بـ (Cyber Ethics). وأوضحت الدراسة أن مدونة الأخلاقيات المقترحة لابد أن توضح واجبات المعلمين وحقوقهم أثناء عمل أي أنشطة على وسائل التواصل الاجتماعي وبهذا تكون قواعد السلوك كوثائق لابد أن يعتمد عليها المعلمون قبل الانخراط في مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تلك المتعلقة بالأمور التي ترتبط بالطلاب.كما اقترحت الدراسة أن يتم إدراج هذه القواعد في منهاج تدريب المعلمين حتى يصبحوا مجهزين ومعدين

بشكل كامل بمثل هذه القواعد والتي لابد أن يتم ممارستها عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. (Mostafa & Ahmad 2014, pp 538,539,543,544).

وإيماناً بأهمية ضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فقد اهتمت بعض الدول بوضع قواعد لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل موظفي الخدمة العامة وذلك لإدراكهم مدى خطورة المواقع القيادية التي يشغلها هؤلاء الموظفين ومدى الحاجة لضبط ما ينشر من خلال هذه الشخصيات، وقد فسرت دراسة (Bundin, et al 2017) ذلك من خلال أسباب أخلاقية لضمان الإنصاف، والحيادية للخدمة العامة ولكي يتم تجنب أي تدخل ضار، ولهذا السبب فقد تبنت روسيا في عام ٢٠١٦ قانون فيدرالي يلزم العاملين بالخدمة العامة للإعلان عن أي استخدام لوسائل التواصل الاجتماعي قبل ممارسة سلطتهم، وهذه المبادرة الجديدة سوف يحول التوازن المتواجد حالياً بين الحق في الخصوصية والالتزام بأخلاقيات الخدمة العامة خاصة في غياب أي تنظيم متماسك وصريح لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الموظفين العموميين في روسيا. وبات من الممكن القول أن مواقع التواصل الاجتماعي (SNS) أصبحت فضاءاً عاماً وكل تعليق أو منشور يعرض من خلال حسابك يُعامل معاملة ماتقوله في الفضاء العام وبشكل علني وبذات النتائج والمسئولية التي تصاحبه، كما أن المدونين مسئولون عن أي نشاط غير شرعي على صفحاتهم حتى عن المواد التي يقوم بإعادة نشرها من حسابات الأخرين.(Bundin ,et al 2017,p 231,232).

في حين اهتمت بعض الدراسات بالتعرف على الكيفية التي يمكن من خلالها منع الاستخدامات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي وذلك من خلال الحاجة إلى تشريع قانون معين. في الوقت الذي يعد فيه فكرة التشريعات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي فكرة خلافية حيث أن أحد أساسيات الانترنت أنه مجاني وفي ذات الوقت فإنه في بعض الدول يعد إتاحة استخدام الإنترنت مقيداً من بعض الدول وليس بسبب أن وسائل التواصل الاجتماعي تنشر المواد غير الصحيحة ولكن بسبب نقدها للأنظمة السياسية وتوضيح حقوق الانسان التي يؤيدها المجتمع الدولي، وبالتالي فإنه ليس من الواضح أن حجب إمكانية الوصول إلى مواقع الإنترنت وملكيته تعتمد على معايير أخلاقية وتراعي أخلاقيات وسائل الإعلام. (Have 2019, p2).

وفي ضوء محاولات الباحثين السابقين **لضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي** فقد تم تقديم عدد من المقترحات التي أوصى من خلالها الباحثون للتغلب على سلبيات وإشكاليات الاستخدام غير الرشيد لوسائل التواصل الاجتماعي وشملت هذه المقترحات ما يلي:

- ضرورة العمل على تطوير التشريعات التي تعمل على تنظيم العمل والتفاعل من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. (أسامة المدني ٢٠١٧، ص ٧٧).

- ضرورة إدخال مادة أخلاقيات الإنترنت ضمن المناهج الدراسية في التعليم ماقبل الجامعي لتنمية الفكر الناقد لدى النشء من خلال المناهج التربوية والتعليمية والوطنية. إلى جانب العمل على تأسيس منظمة عالمية غير حكومية أسوة بالمنظمات الصحية والتعليمية للعمل على وضع تشريعات وقوانين ونظم تضمن الحد الأدنى من التعاون الدولي في مجالات الجرائم المستحدثة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ويكون من ضمن مهامها وضع برامج إتصالية للتوعية بأهمية وأوجه الاستخدام الأمن لهذه الوسائل. (سهير صفوت ٢٠١٥، ص ٦٣٣).
- ضرورة تفعيل دور نقابة الصحفيين باستحداث شعبة للإعلام الجديد بجانب شعب الإعلام التقليدي الأخرى ويوضع لها عدد من الضوابط واللوائح والأخلاقيات مما يجعلها مصدراً من مصادر المعلومات المهمة للإعلاميين كافة ومعرفة مايدور فيها وكيفية الاستفادة منها إعلامياً، وضرورة أن يلتزم ناشرو صفحات الشبكات الاجتماعية والصحف الإلكترونية ومحرروها إجراء التصحيحات فيما ينشرونه وأن يقوموا بإجرائها بمجرد ظهور أية أخطاء أو معلومات غير دقيقة لمعلومات سبق نشرها. (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص ١٤).
- ضرورة التزام الصحفيين العاملين على منصات الإنترنت احترام خصوصية الأخرين وعدم انتهاك حرمة ممتلكاتهم الخاصة واحترام حرمة الأماكن الخاصة وعدم التقاط الصور بدون إذن الشخص إلا إذا كانت هناك مصحلة عامة مشروعة تفوق في أهميتها حق الخصوصية. (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص ١٩٥).
- ضرورة عمل دورات تدريبية للشباب للاستخدام الأمن لشبكة الإنترنت وضرورة توعية الشباب الجامعي بأهمية استخدام الإنترنت في التعليم والبحث العلمي، كما تمت التوصية بضرورة التغلب على معوقات الوعي بمخاطر الإنترنت وذلك من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية ووسائل الإعلام للتوعية بمخاطر الإنترنت وضرورة صدور تشريعات وقوانين تنظم الاستخدام الأمن لشبكة الإنترنت. (عبد الفتاح تركي ٢٠١٦، ص١٥٩).
- ضرورة تجريم نشر الشائعات وتداولها ثم تفعيل سيادة قوانين الدولة على مواقع التواصل الاجتماعي ولكي يتم تفعيل ذلك لابد من تحديد هوية المشارك من خلال ربط الحسابات الشخصية على مواقع التواصل بالهوية الشخصية لكل مشترك ووجود قاعدة بيانات للمشاركين والأنشطة التي يهتمون بها. مع أهمية فرض رقابة مقننة تحفظ للأفراد المشتركين خصوصيتهم من جانب وتحفظ قيم المجتمع وكيان الدولة ومؤسساتها ورموزها فيما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتقنن عملية تدفق المعلومات العشوائية والمجهولة من الخارج، بالإضافة إلى ضمان شفافية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في إطار الحرية الفردية وذلك بربط المشاركات فيها برقم الهوية الوطنية للمواطن ورقم

هوية المقيم بما يحدد مسئولية تداول المعلومات والحد من الحسابات الزائفة التي تستهدف الوطن عبر هذه المواقع. (محمد رضا ٢٠١٦، ص ٥٦، ٥٨).

- أهمية فتح قنوات الحوار مع الشباب الجامعي من مستخدمي شبكة الإنترنت لمعرفة أسباب لجوء بعضهم للانضمام إلى الجماعات والتنظيمات الإرهابية وضرورة فرض ضوابط وسن قوانين تنظم العمل على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي من خلال التوعية والرقابة من قبل الحكومات على مايتم تداوله على هذه المواقع من بيانات ومعلومات مثل المنتديات والفيسبوك وتويتر واليوتيوب. (مجدي الداغر ٢٠١٦، ص٢٥٥).
- أهمية مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية في تقديم دورات تدريبية عن ضوابط وأخلاقيات التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وتشجيع طلابه على الالتحاق بها، إلى جانب أن المؤسسات التربوية لابد وأن تحرص على إعداد ميثاق شرفي أخلاقي يشتمل على الضوابط الأخلاقية التي تحدد كيفية التعامل الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني، مع الاهتمام بعقد مؤتمر طلابي سنوي لأخلاقيات التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني، مع أهمية إعداد أدلة إرشادية ومطبوعات وكتيبات عن ضوابط وأخلاقيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني. (حسين هدبا ٢٠١٥، ص ص٦٠٨-٦١٠).
- ضرورة تفعيل الحوار داخل حرم الجامعة بشكل يقوي شخصية الطالب ويكتسب من خلاله الجرأة بدلاً من تركه بعيداً عن ذاته عبر التطبيقات الإلكترونية، إلى جانب ضرورة إطلاع طلاب الجامعة على نماذج من أنماط الجرائم الإلكترونية بشكل يجعلهم يدركون المخاطر المحتملة وإشعار الطلاب بأنهم قد يصبحوا ضحايا لجرائم قد ترتكب ضدهم نتيجة إهمالهم للسلوكيات التي تضمن حمايتهم، إلى جانب إجراء دراسات تهدف لتطوير مهارات الطلاب وضبط استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي. (سحر منصور ٢٠١٨، ص ١٤٨).
- التوصية بتشريع قوانين عربية لحماية طلبة المدارس والجامعات ومساعدتهم على الإبحار الأمن في الإنترنت. (نايفة عيد ٢٠١٤، ص ٢٩٢).
- ضرورة اهتمام الأسرة بتنمية الثقافة الاجتماعية المناسبة للأبناء في التعامل مع وسائط الإعلام الجديد، كما أن تفعيل لغة الحوار بين الأباء والأبناء يساهم في بناء وتعزيز الثقة بين الأباء والأبناء. (سلطانة الخريشة ٢٠١٦، ص ٥٩).
- ضرورة توضيح إجراءات الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها أكثر المواقع التي يستخدمها الجمهور العام، مع ضرورة رفع مستوى الوعي للجمهور بكيفية حماية الحساب الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة بالإضافة إلى تدريب الجمهور على استخدام برامج حماية

المعلومات والبيانات على الأجهزة الإلكترونية. (أميرة طاهر ٢٠١٨، ص ٣١٠،٣١١)

- التعليق على الدراسات السابقة:

١- اهتمت الدراسات السابقة بدراسة وسائل التواصل الاجتماعي على اختلاف تطبيقاتها مثل: (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، انستجرام، سناب شات).

٢- اختلفت المجتمعات التي عرضت لها الدراسات السابقة سواءً المجتمعات العربية (مصر، اليمن، الأردن، السعودية، الإمارات، عُمان، العراق)، أو المجتمعات الأجنبية مثل: (أمريكا، تركيا، بنجلاديش، الهند، باكستان، روسيا) مما يلقي الضوء على خبرات وتجارب مجتمعات مختلفة فيما يتعلق بموضوع الدراسة المطروح.

٣- طبقت بعض الدراسات "مدخل الاستخدامات والإشباعات" للتعرف على أغراض استخدام الشباب الجامعي لوسائل التواصل ومنها المعرفية والاجتماعية والترفيهية.

٤- اهتمت بعض الدراسات السابقة بالتعرف على استخدامات الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي سواءً في مرحلة المدرسة أو الجامعة، فيما ركزت دراسات أخرى على استخدامات الإعلاميين تحديداً لوسائل التواصل الاجتماعي وضوابط هذا الاستخدام.

٥- عرضت الدراسات السابقة للإشكاليات المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي سواءً على الأفراد (كانتهاك الخصوصية أو الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة)، أو على المجتمع ككل (مثل الإرهاب، أو نشر الشائعات، أو الدعوة للتطرف والعنصرية).

٦- اهتمت الدراسات السابقة بالتوصل إلى إطار مقترح لضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الدعوة لعمل مواثيق شرف تتناول تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومحاولات الضبط لمثل هذه الوسائل سواءً من حيث الجانب القانوني أو الإعلامي.

٧- كما اهتمت الدراسات السابقة بالتعرف على مدى توفر الوعي بضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى المعلمين وأساتذة الجامعات لكونهم من ينقل هذه الخبرات للطلبة.

سابعاً- تساؤلات الدراسة:

١- ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية لطلبة كلية الإعلام – عينة الدراسة-؟

٢- مامدى إدراك الطلاب – عينة الدراسة- بقوانين تنظيم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟

٣- ما مدى مراعاة الطلاب –عينة الدراسة- لأخلاقيات النشر أثناء التعامل مع حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم؟

٤- ما مدى حرص الطلاب –عينة الدراسة- على احترام خصوصيات الأخرين أثناء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؟

ثامناً-الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على أداة مجموعات النقاش المركزة Focus Group Discussion حيث تم تقسيم طلبة الإعلام إلى ثلاث مجموعات حسب المستوى الدراسي لهم وتم تقسيم النقاش إلى عدة محاور شملت الجوانب الأتية:

المحور الأول: تعامل العينة محل الدراسة مع وسائل التواصل الاجتماعي.

المحور الثاني: مدى مراعاة أخلاقيات النشر في وسائل التواصل الاجتماعي.

المحور الثالث: مدى مراعاة احترام خصوصيات الأخرين.

وتم التسجيل بالاعتماد على التسجيل الصوتي للطلبة Voice Recorder– بعد أخذ موافقتهم- وفرغت الباحثة هذه التسجيلات بطريقة يدوية كتابة. وتم عقد اللقاءات في كلية الإعلام- جامعة القاهرة، وبرزت بعض الصعوبات في إيجاد موعد يناسب الطلاب للتسجيل نظراً لاختلاف مواعيد محاضرات المقررات الدراسية لكل منهم.

٢- تعريف مفاهيم الدراسة:

وسائل التواصل الاجتماعي: إن وسائل التواصل الاجتماعي هي إحدى تطبيقات الويب 2.0، والذي يسمح لكل شخص ليس فقط بالوصول إلى المحتوى على الإنترنت، بل لتحرير المحتوى وبتحميله والتعليق عليه وتعديله، ونذكر أيضاً مواقع تبادل المحتوى كيوتيوب Youtube ومواقع الويكي Wiki التي تسمح بالتحرير المشترك للمحتوى كعمل جماعي مثل موسوعة ويكيبيديا. (وسيم الحجار ٢٠١٧، ص ١٤).

كما تشمل وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات التي قدمتها الشركات الكبرى لدعم الفكر الاجتماعي في التفكير والمشاركة مع مستخدمي مواقعها مثل جوجل وياهو التي اهتمت بالتحرير الجمعي والكتابة وتنفيذ العروض المشتركة وأيضاً مواقع التفاعل الاجتماعي مثل ماي سبيس Myspace، ومواقع خدمات وتخزين الصور وإعادة عرضها وإرسالها للغير مثل Flicker، ونشر مقاطع الفيديو مثل اليوتيوب Youtube، وغيرها من الخدمات والتقنيات التي تجد اهتماماً فردياً مع تبادل المشاركة والنشر بين المستخدمين. (نجوى إبراهيم ٢٠١٨، ص ٣٦، ٣٧).

ويمكن القول أن وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسائل التي يستخدمها الشباب للتواصل فيما بينهم ولتكوين علاقات اجتماعية ولتداول الأخبار والمعلومات من خلالها فيما يتعلق بالاهتمامات الشخصية أو الأحداث العامة.

الوعي: يقصد بالوعي ممارسة العقل أي أن تكون لدى الإنسان رؤية تحليلية مستنيرة نقدية بحيث يستطيع أن يتناول الشئ بالمناقشة والنقد والتحليل وهنا يكتمل الوعي. (عبد الفتاح تركي ٢٠١٦، ص ١٢٨).

ويقصد بوعي الطلاب بأخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو مدى إدراكهم للضوابط التي يجب عليهم الالتزام بها لضمان الاستخدام الرشيد لوسائل التواصل الاجتماعي وعدم التجاوز في استخدام هذه الوسائل بما يضر الغير.

الضوابط الأخلاقية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي: يقصد بها المعايير والمحددات التي تضمن حُسن استخدام وسائل التواصل من قبل طلبة الإعلام، وقد حددت الباحثة هذه الضوابط في محورين أساسين ينبثق منهما عدد من الضوابط كالتالي:

أولاً- أخلاقيات النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتشمل:

أ- اعتبارات كتابة أي منشور على الحسابات الاجتماعية من حيث تحري الدقة والمصداقية، طريقة التعامل مع الشائعات، مراعاة الأداب العامة في طريقة الكتابة والنشر، عدم استخدام أسماء مستعارة في الحسابات الاجتماعية.
ب- معايير النقد للأخرين من حيث مراعاة أن يكون النقد للأراء وليس للشخصية ذاتها والحرص على عدم استخدام هذه الوسائل كأداة لنشر التطرف والعنصرية.

ج- مراعاة قواعد الاقتباس والمشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانياً- احترام خصوصيات الأخرين وتشمل:

أ- الأداب العامة في التواصل مع الأخرين.
ب- عدم نشر صور مزيفة لأشخاص أخرين Faking.

ج- عدم اختراق حسابات الأخرين Hacking.

٣- مجتمع وعينة الدراسة:

اهتمت الدراسة الحالية برصد مدى وعي طلبة كلية الإعلام – جامعة القاهرة ، بأخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وقد ركزت الباحثة على اختيار عينة من طلبة الكلية من المستويات الثاني، الثالث، والرابع علماً بأن مقرر (أخلاقيات الإعلام وتشريعاته) يدرس في المستوى الرابع من الكلية كمقرر إجباري للأقسام الثلاث (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، العلاقات العامة والإعلان)، وبهذا تكون

العينة شملت الطلبة الذين لم يدرسوا مقرر الأخلاقيات والذين درسوه بالفعل. وتم إجراء الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩.

وشملت عينة مجموعات النقاش المركزة (١٩) طالباً وطالبة من طلاب كلية الإعلام تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات وتم إجراء النقاشات داخل الكلية، وحرصت الباحثة على تنوع العينة من حيث النوع، المستوى الدراسي، والمقررات الأكاديمية التي درسها الطلبة والطالبات في العينة.

ومن حيث المحتوى الدراسي الذي يدرسه الطلاب والذي يتناول أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي أوضحت المناقشات مع الطلاب أنهم درسوا في المستوى الثاني موضوع يتناول أخلاقيات الصحفي وأخلاقيات الإذاعي وضرورة وجود معايير معينة للتأكد من الخبر وهذه الموضوعات كانت بشكل عام وليس بشكل يخص وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي المستوى الثالث أوضح الطلاب أنهم درسوا ضمن أحد المقررات معايير وضوابط محددة للاستعانة بما ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قِبل الإعلامي وكيف يمكن له التأكد من صدق هذه الأخبار والمعلومات، وأيضاً جزء يتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية لما يكتبه وينشره الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي وقواعد الاقتباس من هذه المصادر.

وفي المستوى الرابع أوضح الطلاب دراستهم لمادة (أخلاقيات وتشريعات الإعلام) وأن المقرر الذي تم دراسته ركز في جزء كبير منه على أخلاقيات الإعلان التجاري وتشريعات الدول المختلفة في التعامل مع الإعلانات التجارية ولم يتم التركيز ضمن محتوى المقرر على أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي.

تاسعاً- نتائج الدراسة:

المحور الأول: تعامل العينة محل الدراسة مع وسائل التواصل الاجتماعي.

١- دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية للطلاب:

اتفق الطلبة والطالبات في مجموعات النقاش على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في حياتهم اليومية حيث اتفق الجميع على أنه لاغنى عن هذه الوسائل في روتينهم اليومي وأنه يتم الاعتماد عليها بشكل أساسٍ في الدراسة أو في العمل الخاص بهم أو للتواصل بين بعضهم البعض. كما أوضح بعض الطلبة أنها تعتبر بالتسبة لهم وسيلة للترفيه إلى جانب الدراسة إذ أوضحت بعض الطالبات "*هي تقريباً بتشغل كل وقتي سواءً دراسة أو ترفيه، أنا بعمل عليها كل حاجة تقريباً*". وأوضحت أخرى "*هي مش واخدة جزء من حياتي هي تعتبر حياة تانية، عليها كل حاجة، عليها صحابي، دراستي، ولو عندي فراغ بملاها بيه. فهي تعتبر حياة تانية مش جزء منها*".

وأوضحت طالبة أخرى *" لو يوم مافتحتش الفيسبوك بحس إن فيه حاجات كتير بتفوتني فغالباً بقت وسائل التواصل الاجتماعي هي المتحكمة في حياتنا وفي حديثنا مع بعض حتى أول ما بنشوف بعض على طول بنقول شفت الفيديو اللي طلع مثلاً، فاليوم ده بيفرق في حوار ال Trend"*. *"بالرغم أن الوسائل دي أكتر للترفيه بس لو النت فصل في يوم – بالرغم من إنها حاجة مش أساسية – بس لازم في تفس الوقت يكون النت متاح ٢٤ ساعة"*.

وأوضح الطلبة أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أداة مهمة في الدراسة حيث يتم عمل مجموعات Groups خاصة بالمواد التي يدرسونها بالكلية وبالتالي يتم من خلالها التواصل والاستفادة من بعضهم البعض وأحياناً التحاور مع أستاذ المادة. وأوضحت أحد الطالبات *"أغلب المحاضرات بقت على الفيسبوك لدرجة إننا ممكن نعرف المحاضرة اتلغت ولا لأ.. ولو الواحد ما فتحش النت يوم واحد بيحس إن هو مغيب شوية"*.

وأيضاً بالنسبة لمجال العمل أوضح بعض الطلبة أن وسائل التواصل الاجتماعي تساعدهم في التعرف على أخر المستجدات في مجال اهتمامهم العملي حيث أوضح أحد الطلبة *"بحب اتفرج على Videos في المهن اللي بحب اتعلم منها.. بينزل يعني حاجات عن عدسات جديدة، كاميرات جديدة، وازاي استخدمها وكده.."*، كما أوضح بعض الطلبة أن وسائل التواصل الاجتماعي تساعدهم في مشاركة المقالات والكتابات التي يكتبها البعض وبالتالي تساعد على نشر أعمالهم وأنها في البداية كانت بالنسبة لهم وسيلة للترفيه حتى بدأ التركيز في كونها وسيلة للترويج عن أعمالهم وعن أنفسهم.إذ أوضح أحد الطلبة *" بحكم إني شغال معلق صوتي Voice Over وكده فكان شغلي من خلال ان الناس بتبعتلي على سوشيال ميديا سواء WhatsApp أو الفيسبوك فكانوا بيتواصوا معايا عليه"*.

فيما أوضح أيضاً طلبة أخرون أن وسائل التواصل الاجتماعي مكنتهم من التعرف على معلومات وأنماط جديدة في مجالات مختلفة من خلال متابعة مؤثري مواقع التواصل الاجتماعي وتحديداً مدونو الفيديوهات "Youtubers" حيث أوضحت أحد الطالبات *"بحب أتابع مؤخراً youtubers بيتكلموا في مجالات معينة بحبها زي نقد الأفلام أو الحاجات دي"*.

وأكد الطلبة أيضاً على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للتواصل ومعرفة أخر المستجدات والأخبار سواءً محلياً أو عن أشياء لاتوجد في "مصر"، وأيضاً كون هذه الوسائل تسهل الاتصال بين الأقارب والأصدقاء، حيث أوضحت أحد الطالبات *"بعرف أخبار الناس اللي أنا مش عارفاها، أو لو حد مش لاحقه اكلمه واطمن عليه أو مش عارفه أتواصل معاه بعرف أخباره من الفيسبوك أو اعرف عنه معلومات"*. وأكد الطلبة على هذا الاستخدام الهام لوسائل التواصل الاجتماعي في حياتهم حيث أن هذه الوسائل من وجهة نظرهم وفرت وسيلة سهلة ورخيصة للاتصال كبديل عن

الاتصالات المكلفة مادياً. "*حتى اتفه استخدام لوسائل التواصل الاجتماعي إني استخدمها في إني اتكلم مع الناس اللي برا لأن المكالمة بقت مكلفة جداً إني اكلم حد من صحابي أو قرايبي برا فدلوقتي بوصلهم بطريقة سهلة*".

فيما اختلفت أحد الطالبات مع الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصادر للأخبار والاقتصار على كونها وسيلة للتواصل ليس إلا.."*بالنسبة لي وسائل التواصل الاجتماعي ماهي إلا وسيلة تواصل وعمري ما اعتمدت عليها إني أخد خبر أو أعرف خبر إلا لو تعرضت ليه بالصدفة وأنا بقلب في الTimeline ومش بعتمد عليه*".

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Lee et al. 2011 ,p 129) والتي أوضحت أن الإمداد بالمعلومات كانت هي الحاجة الرئيسية عند مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من أفراد العينة لتداول الأخبار ويليها التنشئة الاجتماعية والبحث عن المكانة على أن الرغم من أن الترفيه أو الهروب من الواقع لم يكن هو الأساس في استخدام العينة لمواقع التواصل الاجتماعي.

واتفقت هذه الأراء مع النتيجة التي توصل لها (مجدي الداغر ٢٠١٨، ص ١١٤) والذي أوضح أن الأهداف المهنية الإعلامية لم تكن حاضرة بدرجات كبيرة لدى الإعلاميين مقارنة بالأهداف الشخصية إذ جاء استخدامهم ليس مختلفاً عن استخدام جميع أفراد المتفاعلين على الموقع، وأن هذه الشبكات وسائل لمعرفة الأخبار والتواصل بين الجميع، وهو ما يشير إلى استمرار ضعف درجة فهم الإعلاميين للهدف الأسمى من تقنيات التواصل الاجتماعي واستثمارها في تنمية وتأكيد الذات وتحسين خبراتهم المهنية أيضاً.

٢- مدى إدراك الطلاب لقوانين تنظيم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

اتفق غالبية الطلاب أنه لايوجد لديهم علم بقوانين تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة القوانين المتعلقة "بجمهورية مصر العربية" والتي تم إقرراها من مجلس الشعب عام ٢٠١٨، وأيضاً ليس لديهم علم بالقانون الخاص بعقوبة من يخترق حسابات تنتهك خصوصية الغير والذي يتحدد في فرض غرامة من ٥٠ ألف جنيه مصري إلى ١٠٠ ألف جنيه مصري، أو حبس مدة لاتقل عن ستة أشهر أو كلاهما".

وظهر من أراء الطلاب أن معرفتهم بقوانين الحماية عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تكمن في معرفتهم بقوانين حماية الخصوصية التي يكفلها الفيسبوك، وأيضاً أوضح أحد الطلاب معرفته بأن الفيس بوك يحسب للمستخدم عدد الساعات التي يقضيها الطالب على الفيسبوك ويوجه تحذيراً للمستخدم إذا تجاوز عدد معين من الساعات.

وأوضح بعض الطلاب أن لديهم علم بوجود دول عربية أخرى قامت ببعض الإجراءات لمنع استخدام عدد من التطبيقات للتواصل الاجتماعي كما قال أحد

الطلاب: "*كل دولة بيتشوف إزاي ممكن وسائل التواصل بتأثر عليها في مجال معين فبتعمل إجراءت للحجب مثلاً في الجزائر ساعة امتحانات الثانوية العامة قفلت مواقع التواصل الاجتماعي كلها لمدة شهر، فكل دولة بتشوف ايه الغلط حسب منظورها لوسائل التواصل دي*". وتوافقت معه إحدى الطالبات حيث أوضحت أن هناك من الدول من يقوم بتحجيم وحظر مواقع التواصل الاجتماعي لأسباب سياسية معينة .." *كنت عارفة برضه إنه في الصين تقريباً لاغيين الفيسبوك والواتس اب وعاملين مواقع للتواصل الاجتماعي خاصة بيهم لوحدهم ومن خلالها بيconnect مع بعضهم وما بيقوش محتاجين التواصل مع العالم الأخر*".

وعن وجهة نظرهم إزاء جدوى فرض مثل هذه القوانين لمنع تداول الأخبار الكاذبة أو إثارة الشائعات وفرض عقوبات ضد تجاوزات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كاختراق الخصوصية أو نشر الأكاذيب أوضح الطلاب أن مثل هذه القوانين تكون مفيدة جداً وأوضح أحد الطلاب أن هناك بعض المواقع الاجتماعية التي تتيح هذه الخاصية بالفعل مثل الفيسبوك .." *دي حاجة موجودة أصلاً لما الفيسبوك بننزل حاجة مش موثوق فيها بيشيلها ولو فيه حاجة ليها copyright تبع موقع معين بيشيلها برضه*".

كما أوضحت بعض الطالبات أن مثل هذه القوانين تفيد في منع الابتزاز الالكتروني وأن هناك بعض الحالات التي يمكن اللجوء من خلالها للشرطة ليتخذ إجراءت ضد الشخص الذي يقوم بالابتزاز حيث تتدخل الشرطة لضبط جهاز الشخص المعتدي.

وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (سلطانة الخريشة ٢٠١٦، ص ٥٧) التي أوضحت أن خصوصية المستخدمين تعتبر واحدة من أهم الأمور -من وجهة نظر أفراد العينة- إذ أن انتهاك حقوق وملكية الأفراد تعتبر بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون.

وأفاد بعض الطلاب بمعرفتهم بوجود مباحث للانترنت لمحاسبة من ينتهك خصوصية الغير على مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنهم لم يتفقوا على جدوى هذه الإجراءات إذ أوضح الطلبة أن هذه الإجراءات قد تتطلب الكثير من الوقت ولا يتم ضبط مثل هؤلاء الأشخاص المخترقين إلا في بعض الحالات إذا صاحب الاختراق وجود رسائل تهديد أو ابتزاز من قبل هذا الشخص لصاحب الحساب، كما أنه يمكن الاستدلال على هذا الشخص من خلال رقم الهاتف المحمول الخاص به إذ أوضح الطلاب أن كثير من الحسابات الاجتماعية تتطلب التسجيل برقم الهاتف لصاحب الحساب وبالتالي يمكن بسهولة الاستدلال عليه.

واتفقت مع الأراء السابقة إحدى الطالبات التي رأت أن هذه القوانين إذا كان الغرض منها هو عدم تقييد الحرية الشخصية وعدم التحكم في المضمون الذي ينشره المستخدم، وإنما تركز على حماية المستخدم ضد المخاطر التي قد تصاحب استخدام مثل هذه المواقع فوجود مثل هذه القوانين تعتبر مفيدة و جيدة.." *لو فيه قانون بيحافظ*

على خصوصيتنا من غير ما يبقى بيحجم الحاجة اللي أنا بعملها فهو بيضمن لي الحماية في الوسيلة اللي وفرهالي، لأن أنا بستخدم الوسيلة في الغرض اللي هو بيعملوه ليها، فأنا ما ببقاش مطالبة إني اعقد أخللي بالي إني ماانزلش صورة عشان ماحدش يسرقها، هو مطالب إنه ينزلي مع الوسيلة حاجة بتحفظ خصوصيتي إني بعمل كل حاجة بأمان".

المحور الثاني: مدى مراعاة أخلاقيات النشر في وسائل التواصل الاجتماعي.

١- الاعتبارات التي يراعيها الطالب قبل كتابة أي منشور على الحسابات الاجتماعية.

أوضح النقاش مع الطلاب –عينة الدراسة- من حيث مدى تحريهم **الدقة والمصداقية** قبل نشر أي خبر أو معلومة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على حساباتهم الشخصية المختلفة أن هذا يتوقف على طبيعة الخبر أو المعلومة التي يتداولها الطالب حيث أوضح بعض الطلبة أنهم يقومون بإعادة نشر أي معلومة أو خبر دون التأكد من صحته وأنهم يدركون فيما بعد النشر أن هذا الخبر غير صحيح، وخاصة إذا كان هذا الخبر يتعلق بموضوعات إنسانية تلامس مشاعر الطلبة.. " *فيه حاجات بتلمسنا قوي لو حاجة إنسانية وأحياناً بتكون غلط يعني لو حادثة ماحصلتش وجايبين صورة غلط بتلمسنا قوي وبنعمل share مع إننا ما بنتأكدش..*".

واتفقت هذه النتيجة في عدم تحري الطلبة للدقة قبل نشر الخبر مع دراسة (محمد رضا ٢٠١٦، ص ٥٥) التي أوضحت أن ٦٠% من العينة قد قاموا بتداول المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ثم ثبت لهم عدم صدقها لاحقاً.

وتكمن المشكلة في بعض الأحيان عند الاعتماد على مواقع مزيفة تقدم أخباراً مختلقة وغير صحيحة. فيما أوضح بعض الطلبة أنهم يحاولون قدر الإمكان تحري الدقة قبل نشر أي معلومة حيث يوجد الكثير من الأخبار المغلوطة والشائعات التي يتم تدوالها على المواقع الاجتماعية، وأوضح أحد الطلاب أنه لاينشر أي شئ إلا إذا كان مقتنع به شخصياً وخاصة في الموضوعات الخلافية أو موضوعات الرأي، وأوضح طالب أخر أنه ينشر الأخبار التي تتعلق بالموضوعات التي تستهويه فقط مثل موضوعات كرة القدم وإذا كان هناك تصريحات معينة يتأكد من أكثر من موقع بخصوص مدى دقة الخبر أو المعلومة.

فيما أوضح بعض الطلاب أنه إذا كان الخبر أو المعلومة التي يقومون بنشرها تتعلق بأحداث أو أخبار هامة كالحوادث أو الأخبار العالمية فلابد أن يتأكدوا من صحتها قبل النشر، فيما إذا كانت الموضوعات ليست بهذا القدر من الأهمية كالموضوعات الفنية وشائعات المشاهير فلا يهتمون بتحري الدقة من خلالها.

واتفق بعض الطلاب أن هناك توجه عام لدى المجتمع المصري أنه يسرع في تداول الأخبار التي قد يشعر بإنها تمثل اتجاه على مواقع التواصل الاجتماعي Trend دون مراعاة التأكد من صحتها أو مصداقيتها كما أوضحت إحدى الطالبات: *" أغلب الشعب المصري بيحس أن أي خبر ممكن يبقى Trend بيعمله share على طول من غير ما يتحرى الدقة في الموضوع ده لأنه غالباً عند الناس كلها"*، وأوضح طالب أخر: *"لو فيه حاجة متداولة قوي مش محتاج حد يتحرى الدقة زي القصف على فلسطين مثلاً مش محتاج حد يتحرى الدقة عنها، فأي حاجة زي دي ممكن أشيرها إنما لو هنيجي على محتوى مش مهم – فني مثلاً- لا .. ممكن أشيره عادي ولو فيه حاجة شدتني شويه بجيبها من المصدر وبعملها شير من الصفحة الرسمية نفسها"*.

وأوضحت بعض طالبات الفرقة الرابعة أنهن لابد وأن يتحروا الدقة قبل أي يتم كتابة أي معلومة أو مشاركة أي خبر على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أن هناك من يرى هذه المنشورات من الأصدقاء في حساباتهن ولابد من مراعاة الدقة قبل كتابة أي منشور، وأوضحت أحد الطالبات أنها ترى بأن هذه المواقع تمثل رأيها الشخصي وحساباتها الشخصية وبالتالي لاترى مشكلة إذا قامت بكتابة أي خبر أو منشور غير صحيح حيث في النهاية هذه الحسابات تمثل شخصها فقط، واهتمت الطالبات في هذا الإطار بتوضيح الفرق بين الأراء الشخصية التي يتم كتابتها على المواقع الاجتماعية وبين الأخبار التي يتم مشاركتها وبالتالي إذا كان الموضوع ينحصر في التعبير عن الأراء فهذا الرأي يرجع إلى صاحبه ولايمكن اعتباره معلومة موثوق بها، بينما إذا كان الموضوع يتعلق بمعلومة أو خبر فالمفترض أن يتم تحري الدقة قبل كتابتها أو نشرها.

وأوضحت الطالبات أنهن في بعض الحالات يقمن بعمل تصحيح للخبر الذي قمن بتداوله إذا تأكدن من عدم مصداقيته وإن اختلفت الطرق المتبعة في ذلك إذ تقوم أحد الطالبات بعمل تعليق على المنشور (post) الذي قامت بنشره توضح فيه اقتناعها بالحقيقة وأن هذا الخبر غير صحيح " بكتب في *comment أو replay إن أنا اقتنعت لكن لو ما اقتنعتش بيفضل البوست زي ماهو مش بمسحه يعني*". فيما أوضحت طالبة أخرى أنها تقوم بإزالة المنشور الخاطئ تماماً وتقوم بعمل منشور جديد بالخبر أو المعلومة الصحيحة "*أنا بمسح البوست الأولاني مش بعمله تعديل ، وإما بنزل الحاجة الجديدة أو مش بنزل حاجة عن الموضوع تاني طلاما عرفت أن الموضوع ده أو البوست ده فيه معلومة تغيرت .سواءً معلومة زادت أو أرقام اتغيرت سواءً غلط من الأول، فأنا بمسحها عشان ما تبقاش مصدر لحد يكون بيعتمد على الفيسبوك كمصدر معلومات وبالتالي توصل معلومة غلط*".

وفيما يتعلق **بطريقة التعامل مع الشائعات** على مواقع التواصل الاجتماعي أوضح الطلبة أنهم يفضلون الانتظار قبل مشاركة أي خبر أو معلومة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حيث يمكن أن تكون هذه الأخبار التي يتنقلها الناس غير صحيحة أو أن

يكون بها جانب غير واضح وأوضح الطلبة أنهم يسارعون لنشر تعديل لبعض الأخبار أو المعلومات إذا ثبت عدم صحتها، وأبدى بعض الطلاب استغرابهم من كمية الشائعات التي يتم تداولها يومياً في مجالات مختلفة وأن هذه الشائعات تتداول بين أوساط الشباب الجامعي المتعلم.

وأوضح الطلبة أنهم إذا وجدوا بعض الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي فإنهم يتجاهلونها ولايقومون بإعادة نشرها أو الحديث عنها، وأنهم لا يقومون بنشر أي معلومة أو خبر إلا إذا كانوا متأكدين من المصدر الأصلي الذي قام بنشرها، ومن اللافت للنظر أن الطلبة لديهم وعي ببعض الصفحات التي تنشر تكذيب للشائعات من خلال وضع الشائعة والحقيقة المقابلة لها والتي تفند وترد على هذه الشائعات مثل صفحة (دا بجد) كما أوضح أحد الطلبة.. " *صفحة (دا بجد) بتنزل الحاجات اللي official وقدامها بتنزل الحاجات الfake ودي ساعات بندخل عليها لو حاجة مهتمين بيها، لكن لو حاجة مش مهتم بيها مش هعملها شير أصلاً*".

وأوضح الطلبة أنهم لايهتمون كثيراً بعدد مشاركات الخبر أو shares حيث أنه لايعني إذا كان الخبر يتم تداوله بشكل كبير أنه صحيح، حيث قد يكون هناك خبر أو واقعة أكثر مصداقية ولكن لم يحصل على عدد كبير من المشاركات. فيما أوضحت إحدى الطالبات أنها تتجنب عمل share لأي خبر يكون عليه جدال أو أكثر من رأي.

وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (اعتماد خلف وأخرون ٢٠١٧، ص ١١٢) والتي أوضحت أن المراهقين عينة الدراسة يرفضون نشر الأخبار التي يتعرضون لها على مواقع التواصل الاجتماعي والتي يعلمون أنها غير صحيحة.

ومن حيث اهتمام الطلبة **بمراعاة الأداب العامة في طريقة الكتابة أو النشر** على الحسابات الاجتماعية أوضح الطلبة أنهم يهتمون جداً بمراعاة الأداب العامة وعدم استخدام أي ألفاظ بذئية أو كلمات تخدش الحياء حيث أنهم يراعون قائمة المتابعين والأصدقاء لديهم على حساباتهم والتي تكون من مختلف الأعمار ودرجات القرابة ويعتبر الطلبة أن هذه الوسائل الاجتماعية وسائل عامة مثلها مثل الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام وبالتالي لابد من مراعاة قدر من اللياقة وخاصة طلاب الإعلام إذ أوضح أحد الطلاب: "*احنا بالنسبة لنا غير العاديين ، احنا ناس فاهمين في الحتة دي وبنتحرى أن تكون ألفاظنا تلتزم بالأخلاقيات شوية غير باقي الناس*". وهو ما يدل على وعي الطلاب بأنهم إعلاميو المستقبل وبالتالي لديهم من الوعي بمراعاة طريقة الكتابة والالفاظ المستخدمة عبر حساباتهم الاجتماعية. كما أوضح أحد الطلاب "*أنا بتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي على الصفحة بتاعتي إنها حاجة رسمية بتعبر عني وما ينفعش يكون فيها بذاءة أو كده*".

كما ظهر وعي طلبة وطالبات الإعلام في هذا السياق من حيث مراعاتهم عدم اختيار المشاركات التي تحتوي على فكاهة أو سخرية (Comics) إذا كانت تحتوي

على إيحاءات أو كلمات بذيئة وهو ما يدل على مراعاتهم الحفاظ على الأداب العامة وعدم استخدام الألفاظ أو الكلمات التي تحمل في طياتها خدشاً للحياء أو كلمات غير مهذبة حتى ولو على سبيل الدعابة أو السخرية.

ومن حيث **استخدام الأسماء المستعارة في حساباتهم الاجتماعية** أوضح الطلبة بشكل جماعي عدم استخدامهم لأسماء مستعارة عبر حساباتهم الاجتماعية وإنهم كانوا يلجأون لهذا السلوك في بداية استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي أثناء مرحلة الدراسة ماقبل الجامعية.

٢- من حيث مراعاة معايير النقد للأخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

وفيما يتعلق بمراعاة معايير النقد من خلال حسابات التواصل الاجتماعي أوضح الطلبة أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت وسيلة للنقد بشكل مبالغ فيه وغير مبرر، وأن غالباً النقد يكون لشئ ليس له قيمة وبالتالي أصبح من أبرز مساوئ وسائل التواصل الاجتماعي هي استخدامها كأدوات للنقد بشكل غير مبرر وأنه غالباً قد يلجأ المستخدمون لنقد بعض الظواهر أو الأشياء لمجرد إشباع رغباتهم في حب الشهرة أو الظهور على هذه الوسائل.

وأوضح بعض الطلبة أنهم إذا لجأوا للنقد في بعض الأحيان فهم يحرصون على نقد التصرف أو الفعل وليس الشخصية ذاتها، حتى إن كانت هذه الشخصية من الشخصيات العامة أو المشاهير فإنهم يحرصون على مراعاة الاحترام لهذه الشخصيات وأوضحت إحدى الطالبات: "*فيه نقد إيجابي ونقد سلبي بس الفكرة مش إني اشتمك واخترق خصوصيتك عشان إنت مشهور .. هو يكون نقد بس بكلام كويس .. وبالذات إن فيه بعض المشاهير بيردوا على المتابعين اللي بيستفزوهم وبيتعدوا عليهم بألفاظ وشتايم*".

فيما اتجهت بعض الطالبات إلى أنهن ضد النقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لاقتناعهن بأن هذا النقد لن يغير من وجهة نظر المسئولين أو من تصرفات الشخص الذي يقومون بنقده، حيث يرون أنه لاجدوى من النقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضحت طالبة أنها تفضل بشكل أكبر النقد من خلال "تويتر" وليس "الفيسبوك" باعتباره أكثر رسمية وأنها تكتب النقد بشكل عام وليس تخصيصاً لشخصية معينة.

ومن حيث **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لنشر التطرف والعنصرية** أوضح الطلبة أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أداة لدعم العنصرية تجاه شعب أو طائفة أو فكرة معينة وقد يستخدم في ذلك الفكاهة والسخرية من خلال المنشورات الساخرة (Comics) وأن هذه المنشورات وإن كانت على سبيل السخرية إلا أنها تؤذي بشكل كبير، وأكد الطلبة أنهم لايساهمون في نشر أي شئ يتعلق بفكرة التطرف أو تكريس العنصرية ضد شعب أو شخص

أو طائفة معينة وأنهم يتجنبون تماماً مثل هذه المشاركات وأظهر بعض الطلبة أنهم -ومع اختلاف ديانتهم -يحرصون على مراعاة مشاعر الديانات المختلفة بل ويظهرون التعاطف من خلال حساباتهم الشخصية إذا وقع أي حادث تجاه أفراد من ديانة أو طائفة أخرى. كما أوضحت إحدى الطالبات *" لما المسجد اللي في سيناء اتفجر أنا ساعتها برضه عملت Share وقلت إنه حرام الناس دي تموت.. ما باخدش موضوع إن دول مسلمين حصلهم حادثة أو دول مسيحين حصلهم حادثة، في كل الأحوال هما ناس ماتوا وهما بيصلوا ومالهمش أي ذنب"*.

فيما أوضحت أراء أخرى تجنبها تماماً لمشاركة أي شئ يتعلق بالدين حتى لايتسبب هذا في عمل فتنة طائفية بين بعض الأشخاص المختلفين في الأراء أو المعتقدات الدينية وبالتالي قد يكون هذا المنشور سبباً في حدوث سوء تفاهم بين الطرفين. *"أنا عن نفسي في الحوادث الطائفية بتجنب إني ممكن أعمل share لحاجة لأن أنا ممكن مش ضامنة الناس اللي عندي ممكن يبقى رأيهم تجاه ده إيه.. فعشان كده وعشان ماعملش مشاكل ضد حد.."*.

٣- مراعاة قواعد الاقتباس والمشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

وفيما يتعلق بمراعاة قواعد الاقتباس والمشاركة في الحسابات الاجتماعية أوضح الطلبة أنهم يحاولون قدر الإمكان نسبة المواضيع والمشاركات لأصحابها، وإذا اضطر أحد الطلبة لاقتباس بعض الأشياء من غيره فإنه يراعي كتابة اسم الشخص المقتبس منه أو مراعاة عمل share من خلال الفيسبوك والذي بدوره يضمن كتابة اسم صاحب الحساب (Account) ويضمن بالتالي موافقة الشخص على عمل مشاركة لما يكتب وذلك في حالة سماح الشخص صاحب الحساب بعمل مشاركة على صفحته الخاصة، كما أوضحت أحد الطالبات: *"لما بعمل share لحاجة مش بستئذن الشخص لإني مقتنعة إن الشير معمول لكده أصلاً، ومش بدخل اعمل Copy وPaste من غير ماكتب إنه بتاع حد تاني"*.

وأكد تعليق طالبتين أخرتين على ذات الفكرة : *" كل البوستات اللي بيعملها Public هو بيعملها بمزاجه لغرض إن الحاجة يتعملها share"*، *" هو قادر أنه يعمل control للموضوع ده لو مش عايز حد يعملها share ولو مش عايز حد يشوفها أصلاً هيعملها اختيار only me"*.

وكذلك الحال بالنسبة لاقتباس الصور حيث ينسب الطالب الصورة للشخص الذي قام بتصويرها من خلال كتابة photo by.. وكذلك أوضح الطلاب أنهم قد يلجأون أحياناً إلى عمل Screenshot لما يعجبهم من الحسابات الشخصية الأخرى ويظهر بالتالي اسم الشخص صاحب المشاركة دون الاعتداء على حقه الأدبي. كما أوضحت طالبة من خلال التعليق التالي: *"طبعاً دي حقوق الملكية بتاعته وعمري ماهعمل*

saving لصور شخص تاني منزلها عنده .. لأن أي شخص بيكون حابب إنه يفتخر بالحاجة اللي مصورها وماحدش يعملها share".

ومن حيث معرفة الطلبة بقواعد ذكر أسماء الأشخاص في مشاركة أو صورة معينة mention أو Tagging، أوضح الطلبة أن من قواعد الخصوصية على موقع الفيسبوك يضمن للشخص ألا يشارك أحد صورة مشتركة له إلا بعد موافقته الشخصية على الصورة ومحتواها. وأنه لابد من الاتفاق بين الأصدقاء على نشر الصورة عبر الحسابات الاجتماعية قبل أن يتم النشر وإذا اعترض أحد الأشخاص على مشاركة صورة له يلتزم الأصدقاء بعدم النشر احتراماً لرأيه، حيث أوضح أحد الطالبات أنها قامت بنشر صورة مشتركة مع صديقة لها دون موافقتها مما أدى إلى رفض صديقتها هذا التصرف وأنها طلبت منها حذف الصورة المقصودة.

المحور الثالث: مدى مراعاة احترام خصوصيات الأخرين.

١- احترام الأداب العامة في التواصل مع الأخرين:

أوضح الطلبة أنهم لايلجأون عند التواصل مع الأخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى استخدام أي ألفاظ غير لائقة أو مؤذية للأخرين سواءً عند التعليق على أحد مشاركتهم أو حتى عند التعامل مع الأشخاص المشهورين كالفنانين وغيرهم من خلال حساباتهم على الانستجرام مثلاً. وأوضح الطلبة أنهم في حال لم يعجبهم ما ينشره فنان أو شخص مشهور عبر حساباته الاجتماعية فإنهم يلجأون لعمل block أو عدم متابعة هذا الشخص المشهور unfollow دون الرد عليه باستخدام الشتائم أو الألفاظ غير اللائقة وذلك لمجرد أن هذا الشخص المشهور لايعرف من يقوم بالإساءة إليه كما أوضح أحد الطلبة: "*مش عشان هو ما يعرفنيش ابقى براحتي، هي بتبقى ثقافة عامة زي مانا بكتب بوست أو بعمل شير لحاجات مافيهاش خروج عن حدود الأدب، برضه ما كتبش ردود وكومنتات مستفزة أو فيها إساءة لأي مشهور*". وأكدت على ذلك أحد الطالبات. "*اللي عنده concept إنه يكتب بوست فيه شتيمة فماعندوش أي مشكلة إنه يكتب كومنت فيه شتيمة واللي عنده مانع إنه يكتب بوست فيه شتيمة فما عندوش أي مشكلة إنه يعمل كومنت فيه شتيمة، المبدأ لايتجزأ*".

وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (حسين هدبا ٢٠١٥، ص ٥٩٦) والذي أوضح أن هناك بعض الممارسات أو الأخلاقيات الخاصة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي قد تحققت بدرجة وعي عالية عند طلاب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالكويت حيث من هذه الأخلاقيات التي التزم الطلاب بمراعاتها "التزم بالكتابات التي لا تحتوي على ألفاظ أو صور أو مقاطع غير لائقة" وهو ما يدل على أن الطلاب لديهم التزام أخلاقي من حيث الكتابات والصور التي تنشر عبر مواقع التواصل الالكتروني.

فيما أوضح بعض الطلبة أنهم قد يلجأون لاستخدام طريقة للرد على الأشخاص الذين يتعمدون مضايقتهم أو استفزازهم ولكن دون استخدام الألفاظ البذيئة، كما أوضحوا

أنهم قد يلجأون للرد على هذا الشخص من خلال الرسائل الخاصة عبر messenger وليس في التعليق العام.

٢- من حيث مراعاة الطلاب لعدم نشر صور مزيفة لأشخاص أخرين أو عمل حسابات مزيفة لأحد الأشخاص (Faking):

اجمع الطلاب على التزامهم بعدم عمل Faking أو اختلاق لصورة شخص أو أحد حساباته الاجتماعية وأوضح بعض الطلاب أنه يوجد برامج وتطبيقات مخصصة لهذا النوع من التزييف وذلك في بعض الأشياء الساخرة أو الكوميدية كما أوضح أحد الطلاب: "*لتحصل إنك تشيل وش حد وتحط صورة كوميكس Comics بس هو بيكون عارف بس بيكون private مش sharing*"، فيما أوضحت أحد الطالبات أن هذا الموقف قد تكرر معها حينما قام أحد الأشخاص بمشاركة هذه الصورة المزيفة على صفحتها الشخصية وهو ما اعتبرته الطالبة تعدٍ على خصوصيتها.

وأوضح بعض الطلاب أنهم أحياناً قد يتعرضون لأحد الأشخاص الذي يقوم بعمل حساب مزيف لهم (Fake Account) من قبل أحد الزملاء في الكلية وأن هذا الشخص قام بعمل حسابات مزيفة لأغلب زملائه من الطالبات كما أوضح بعضهن: "*"الاكونت بتاعي اتقفل وعملوا لي Account جديد تاني بنفس الأسم وبصورتي بكل حاجة وبعتوا لأصحابي يقولوا الأكونت الجديد بتاعي ورقمي كذا، بس طبعاً بعدها اكتشفت الموضوع ده وقلتلهم لأ ده مش الاكونت بتاعي واتقفل الجديد ورجعت القديم تاني*". "*أنا أول واحدة اتعملها Fake Account في الحوار ده وماكنتش عارفة أن ده ليه علاقة بالدفعة، بعد كده الدفعة كلها حرفياً اتعملها كده*". وأوضحت طالبة أخرى: "*في دفعتنا والدفعة اللي بعدينا تانية وأولى بيحصل الواقعة دي كل سنة يعني بيعملوا Fake Accounts لتلت أرباع الكلية وهو واحد بس اللي بيعمل واحنا تقريباً عرفناه..وبنلاقي الواقعة دي كل مرة ودايماً في الأجازة بنلاقي كل الدفعة اتعملها Fake Accounts وبيقى شخص معروف وسط الدفعة*".

وفي ذات السياق أوضحت إحدى طالبات الفرقة الرابعة أنهن قد تعرضن لموقف أثناء تنفيذ مشروع التخرج الخاص بهن واضطررن إلى عمل حساب مزيف لهن (Fake Account) لكي يتمكن من التواصل مع مجتمع معين لايسمح أصحابه بالتواصل إلا مع أشخاص معينين وذلك في إطار مشروع التخرج الخاص بهن والذي كان يتناول الحديث عن (مرضى الجذام). كما أوضحت الطالبة: "*هما ليهم جروب على فيسبوك ومش بيدخلوا أي حد فعملنا Fake Account عشان نعرف الناس دي بتفكر إزاي*".

٣- من حيث مراعاة الطلاب عدم اختراق حسابات الأخرين على مواقع التواصل الاجتماعي (Hacking):

أوضح الطلاب أنهم في الغالب قد يتعرضون لسرقة حساباتهم الشخصية (Hacking) من قبل أشخاص أخرين، وأنهم قد يتعرضون لهذا الموقف أكثر من مرة "*أنا الأكونت بتاعي اتسرق ٣ مرات وكل مرة كنت برجعه، هو مش عليه حاجات مهمة بس عليه Followers كتير، وناس تانية بتبقى عايزة*

تضايقني بياخدوا الباسورد بتاعي وبيجلي مسج على موبايلي إنه حد بيحاول يفتح حسابك فبدخل أغير الباسورد".

وأوضحت طالبة أخرى: *"أنا اتعملي Hack على الاكونت بتاعي وبسببه عملت deactivate للاكونت بتاعي لإني ماكنتش مستعدة إن الاكونت بتاعي يتسرق وأعمل Page جديدة وارجع الناس كلها تاني ومن ساعتها والشخص ده عمل hacking لكل الناس على حسابات الGmail بتاعتهم.. وحتى بعد ماعملت Mail جديد واكونت جديد راح دخل عليه تاني وعمل Hack.. وأحياناً لما بحاول أدخل على حسابي بيديني رقم تليفون غريب مش رقمي وبيديني اسم كمبيوتر غريب من مكان غريب بيحاول يفتح حسابي".*

وأوضح الطلبة أن بعض محاولات سرقة حساباتهم أو حسابات بعض الأشخاص من معارفهم وأصدقائهم يكون بغرض الابتزاز أحياناً حيث قد يسرق شخص ما بعض الصور الشخصية من حساب إحدى الفتيات ويضعها على صفحات غير أخلاقية، وأحياناً يطلب من صاحب الاكونت الذي قام بسرقته بدفع مبلغ مالي معين ليعيد له الحساب الخاص به، " *بنت خالي جروب المدرسة عندها كله اتعمله hacking وعشان يرجع الاكونت بتاعة الناس دي طلب منهم إنهم يشحنوا له مبلغ معين".*

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (غادة النشار ٢٠١٨، ص ٣٠٨) والتي أوضحت أن ما نسبته ٦٧.٢% من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة – التي بلغت ٤٠٠ مفردة من مستخدمي موقع فيسبوك- أنهم تعرضوا لمواقف على فيسبوك تمثل انتهاكاً للخصوصية. وظهرت أشكال انتهاك الخصوصية التي تعرض لها المستخدمون في عدد من الممارسات مثل سرقة البوستات ونشرها على صفحات أخرى بنسبة (٤٣.١%) من إجمالي المبحوثين، وتوظيف البيانات الشخصية بصورة مضرة أو محرجة بنسبة (٢١.٩%)، وأيضاً محاولة سرقة صفحات أو مجموعات يديرونها بنسبة (١١.٣%).

٤- مدى إدراك الطلبة للإجراءات المتبعة عند وجود محتوى غير أخلاقي على مواقع التواصل الاجتماعي:

أوضح غالبية الطلاب إدراكهم للأجراءات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي عند وجود محتوى منشور غير أخلاقي أو منتحل أو كاذب، حيث أوضح الطلبة أنهم يعرفون خاصية الإبلاغ عن هذا الحساب "Report" وأن هذا الإجراء يحقق بالفعل غايته من إغلاق حساب الشخص صاحب هذه المنشورات غير الأخلاقية. "في الكومنتات ناس كتير بتكتب يلا نعمل report عشان نقفل الحاجة دي أو نحذفها".

وأوضحت بعض الطالبات أنهن يقمن بعمل إخفاء للمحتوى غير الأخلاقي "Hide" ثم عمل عدم متابعة لهذا الحساب "Unfollow".كما أوضحت بعض الطالبات: *"أنا لو لقيت كده بعمل hide للبوست وبعمل unfollow للبيدج كفاية إنه على الأقل دلوقتي بحمي عينيا من الحاجة اللي بتتقدم". "بيجي قدامي بوست مش كويس بعمل report وبعدين unfollow بس لازم report الأول لإن ممكن حد تاني أصغر مني*

مايعرفش يعمل Control فممكن يتضرر منه.. وحتى لو الreport بتاعي مش كافي بس على الأقل أنا وصلت رسالة".

في حين أوضحت بعض الطالبات أنها تتجاهل هذا المنشور ولا تقوم بعمل أي إجراء إذ أن ذلك قد يعطي أهمية للشئ غير الأخلاقي الذي يقدم – من وجهة نظرهن، فيما أوضحت طالبة أخرى أنها تكتفي بعمل عدم متابعة للصفحة دون الإبلاغ عنها لإنها تقتنع بأن هذا الإجراء الفردي من قبلها غير كافٍ لإغلاق الصفحة التي يتم نشر محتوى غير أخلاقي من خلالها.

وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة (غادة النشار ٢٠١٨، ص ٣٠٩) التي تظهر ردود أفعال المبحوثين تجاه المواقف التي تعرضت فيها خصوصيتهم للانتهاك، حيث كان من ردود الأفعال إخفاء الموضوعات غير المناسبة من وجهة نظري (Hide) لدى ما نسبته (١٤.٩%)، بالإضافة إلى حذف الموضوعات غير المناسبة من وجهة نظر المستخدم (Delete) وذلك بنسبة (١٣.٤%).

تاسعاً- النتائج العامة للدراسة والتوصيات:

١- النتائج العامة للدراسة:

أ- اتفق الطلاب في مجموعات النقاش المركزة على أهمية الدور الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في حياتهم اليومية وأنها لاتقتصر على الترفيه أو التواصل فقط وإنما يتم الاستفادة منها في الدراسة والعمل بشكل يومي.

ب- ظهر من النتائج عدم إدراك الطلاب لوجود قوانين تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة في مصر والتي تم إقرارها من مجلس الشعب في ٢٠١٨.

ج- اتفق الطلاب بشكل عام على جدوى مثل هذه القوانين وفائدتها في حماية المستخدم وخاصة ضد بعض الممارسات الخاطئة لوسائل التواصل الاجتماعي مثل الابتزاز الالكتروني أو اختراق الخصوصية للغير أو نشر الشائعات وإثارة الفتنة الطائفية في المجتمع.

د- أظهرت النتائج أن غالبية الطلاب لديهم علم بقوانين الحماية والخصوصية التي توفرها بعض مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والانستجرام كتلك القوانين المتعلقة بالتحكم فيمن يرى منشورات الشخص ، والتحكم في إمكانية عمل مشاركة لما يكتب الشخص على حسابه أم لا، بالإضافة إلى قبول الشخص لنشر صورة أو محتوى يذكر فيه اسمه Tagging.

ويتفق ذلك مع ما أكدت عليه دراسة (غادة النشار ٢٠١٨، ص٣٠٩، ٣١٥) التي أوضحت أن غالبية المبحوثين عينة الدراسة بنسبة (٥٩.٥%) يمكن وصف فهمهم لإعدادات الأمان على فيسبوك بالمرتفع، وأوضحت الباحثة أن خيارات المستخدمين في التعامل مع المواقف التي تعرضوا فيها لانتهاك خصوصيتهم قد قامت بالأساس على المواجهة الفردية، في ظل غياب استراتيجية جماعية أكثر شمولية يوفرها الموقع أو تضمنها إدارات الخوادم لحماية المستخدمين تلقائياً ودون طلب.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (نايفة عيد ٢٠١٤، ص ٢٨٧) إذ توصلت في دراستها إلى أن طلبة السنوات الأكاديمية المتقدمة أكثر وعياً واضطلاعاً بقوانين الحماية على الانترنت من أقرانهم في السنوات الدراسية الأولى، وهو ما اختلف عن نتائج دراستنا التي أوضحت أن طلبة المراحل الدراسية المختلفة (الثانية والثالثة والرابعة) لديهم علم بقوانين الحماية على الانترنت دون وجود تأثير لعامل السنة الدراسية في هذا العنصر.

هـ- اختلفت أراء الطلاب في مدى تحريهم صدق المعلومة أو الخبر قبل نشره من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، وظهر هذا الاختلاف بين المستويات الدراسية المختلفة إذ أوضح طلبة المستوى الثاني أنهم لايتحرون من مدى دقة المعلومة قبل نشرها، إذ أنهم يقومون بالنشر مباشرة، فيما أوضح طلبة المستوى الثالث أن مدى تحريهم من دقة المعلومة يتوقف على نوع الخبر حيث إذا لم يكن الخبر له أهمية أو ثقل – من وجهة نظرهم- كأخبار النميمة وشائعات المشاهير، فإنهم لايتحرون من دقة المعلومة ، بينما إذا كان الخبر له أهمية فإنهم يتحرون الدقة من مصدر المعلومة أو الخبر قبل نشره ومشاركته. فيما أوضح طلبة المستوى الرابع أنهم يحرصون على تحري الدقة قبل النشر لأي معلومة أو خبر وأنهم يدركون حق الرد والتصحيح ويتراجعون عن أي خبر أو منشور ثبت لهم عدم صحته أو دقته، كما ظهر إدراكهم للفرق بين الأراء والمعلومات. وبهذا يظهر عامل الخبرة أو السنة الدراسية في تغير مفاهيم الطلبة وإدراكهم لأخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حيث مع السنوات الدراسية الأكبر ثبت اهتمام الطلبة بتحري الدقة والسعي وراء التأكد من دقة الخبر أو المعلومة التي يتناولها الحساب الشخصي لهم.

و- اتفق الطلاب في مجموعات النقاش المركزة على تجاهلهم للشائعات التي يتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتجاهل الحديث عنها أو نشرها مادام أنه لم يتوفر لديهم المصداقية في المصدر الذي قام بنشر هذه المعلومة. وهو ما يتفق مع قواعد الميثاق الأخلاقي للمدونين الذي انبثق من مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام من حيث تحري مصدر المعلومة قبل نشرها وأيضاً من حيث عدم نشر كل ما من شأنه إثارة الفوضى في المجتمع. وفي هذا السياق ظهر وعي بعض الطلبة بوجود بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تفند الشائعات المختلفة وتنشر الخبر الصحيح المقابل له.

ز- ظهر من النتائج وعي الطلبة بأن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر وسائل إعلام عامة وبالتالي يراعي الطلاب قدراً من اللياقة عند استخدام هذه الوسائل حيث يراعي الطلبة أنهم (إعلاميو المستقبل) وبالتالي لابد من مراعاة كل ما سينشر على حساباتهم الاجتماعية التي تمثلهم وتعبر عنهم.

ح- اتفق الطلاب على عدم استخدامهم أسماء مستعارة في حساباتهم الاجتماعية.

ط- أوضح الطلاب أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تستخدم كوسائل للنقد بشكل مبالغ فيه وغير مبرر ولايكون لشئ ذا قيمة وهو ما يعد من أبرز مساوئ وسائل التواصل الاجتماعي من وجهة نظرهم، وظهر مراعاة الطلبة عند توجيههم النقد أن يكون النقد للتصرف أو للفعل الخاطئ وليس لنقد الشخصية ذاتها بالإضافة إلى عدم استخدامهم ألفاظ أو تعابير مسيئة عند توجيه النقد لأحد أو لشخص ما.

ي-اتفق الطلاب على خطورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدعم العنصرية تجاه شعب أو طائفة أو فكرة معينة وخاصة عند الاستعانة بالمواد الفكاهية (Comics) في إثارة الفتن، وأوضح الطلبة تجنبهم نشر أي شئ يتعلق بإثارة الفتن الطائفية أو تكون سبباً في إساءة الفهم لدى بعض الجماعات أو الطوائف في المجتمع. وهو ما يظهر التزام الطلاب –عينة الدراسة- بمبدأ هام من مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية وهو عدم استخدام وسائل الإعلام كأداة لإثارة العداء ضد الأقليات أو لإثارة الفوضى في المجتمع والحث على التطرف والعنصرية.

ك- اتفق الطلاب على مراعاتهم لقواعد الاقتباس والمشاركة لما ينشر من خلال الحسابات الاجتماعية سواءً من حيث اقتباس منشور أو صور، وأوضح الطلبة إدراكهم لحقوق الملكية الفكرية لكتابات وصور الاشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي.

ل- أظهرت مجموعات النقاش المركزة مع الطلبة التزامهم بمراعاة الأداب العامة في التواصل مع الأخرين سواءً من معارفهم وأصدقائهم عبر حساباتهم الشخصية أو في تواصلهم مع الشخصيات المشهورة.

م- أجمعت أراء الطلاب من المستويات الثلاث التزامهم بعدم نشر صور مزيفة أو عمل حسابات مزيفة لأحد الأشخاص، وهو ما يتفق مع مبادئ الميثاق الأخلاقي للمدونين الذي أوضح ضرورة "البعد عن الانتحال" والالتزام بالصدق والأمانة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما يتفق مع مبدأ (قلل من الضرر) الذي يعد أحد المبادئ الأخلاقية لصحفيي الفضاء الالكتروني (Cyberjournalists) والذي انبثق عن نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وينطوي هذا المبدأ على أن الأشخاص العاديين لديهم كل الحق في حماية المعلومات الخاصة بهم والتحكم بها.

ن- ظهر من خلال النقاش خطورة تعرض الطلبة أنفسهم لتزييف حساباتهم الشخصية أو صورهم من قبل بعض الأفراد لأغراض مختلفة، كما أوضح الطلاب أيضاً تعرضهم لسرقة حساباتهم من قبل أشخاص أخرين (Hacking) وأن هذه السرقات أصبحت منتشرة ومتكررة بشكل كبير بين أوساط المستخدمين بشكل عام وإن اختلفت دوافع من يقوم بهذا التصرف سواءً للابتزاز المادي أو الإيذاء المعنوي.

ش- أوضح الطلاب إداركهم للإجراءات التي تتيحها بعض مواقع التواصل الاجتماعي عند وجود محتوى غير أخلاقي أو محتوى كاذب ومنتحل من خلال

بعض الإجراءات مثل خاصية الإبلاغ (Report)، وعدم متابعة هذا الحساب (Unfollow)، وخاصية (Flag) لتمميز أن هذا المحتوى غير جيد، وأوضح الطلاب أن مثل هذه الإجراءات في كثير من الأحيان تحقق نتائج إيجابية وأنه بالفعل في مواقف كثيرة تتدخل إدارة الموقع الاجتماعي بالتصرف ضد هذا المحتوى السئ.

ك- أوضحت مجموعات النقاش المركزة مع الطلاب –عينة الدراسة- أنهم لايدرسون محتوى مقرر محدد يتناول أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص، وإنما قد يدرسون بعض الموضوعات التي تتناول بشكل عام أخلاقيات الإعلامي أو الصحفي والقواعد التي ينبغي على الشخص مراعاتها عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الاعتماد عليها كمصدر للأخبار وذلك ضمن محتويات مقررات مختلفة دون التركيز على وجود مقرر أو جزء كامل من مقرر يتناول أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

٢-توصيات الدراسة:

أ- ضرورة الاهتمام بوجود مقرر مستقل للحديث عن أخلاقيات الإعلام الجديد ويتضمن محتواه الحديث عن أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المختلفة ويقترح أن يوجد هذا المقرر في جميع كليات وأقسام الإعلام المختلفة.

ب- اهتمام الجامعات والكليات كافة بعمل ندوات لتوعية الطلاب بالاستخدام الأمن لوسائل التواصل الاجتماعي وتوضح لهم كيف يمكنهم حماية خصوصيتهم عند استخدام هذه الوسائل.

ج- عمل حملة لتوعية الشباب بقوانين تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والعقوبات المقررة على المخالفين أو لمن يسئ استخدام هذه الوسائل سواءً كانت الإساءة موجهة للغير أو تسبب ضرراً للمجتمع ككل، على أن تقدم هذه الحملة في وسائل الإعلام التقليدية وأيضاً يتم نشرها من خلال وسائل الإعلام الجديد كاليوتيوب مثلاً لتوعية الشباب مستخدمي هذه الوسائل بالقوانين المنظمة لمواقع التواصل الاجتماعي.

د- الاهتمام بتوعية طلبة المدارس منذ المراحل الأولى لأخلاقيات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي حيث خطورة هذه الوسائل تتمثل على هؤلاء الطلبة منذ بداية سنوات دراستهم ماقبل الجامعية.

مراجع الدراسة:

أولاً- المراجع العربية:

أسامة غازي المدني (٢٠١٧). "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترويج الشائعات لدى طلاب الجامعات السعودية: تويتر نموذجاً"، (السعودية: *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*) مجلد ٩، العدد ٢،(٩-٨١).
https://search.mandumah.com/Record/918570

اعتماد خلف عبد الحميد و هبة أمين شاهين ونورا مصطفى النشار(٢٠١٧). "تعرض المراهقين لشائعات مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها باتجاهاتهم السياسية"، *مجلة دراسات الطفولة*، (جامعة عين شمس: كلية الدراسات العليا للطفولة)، المجلد ٢٠، العدد ٧٤، (١٠٩-١١٤). https://search.mandumah.com/Record/816513

أميرة طاهر أحمد (٢٠١٨). "إدراك الجمهور المصري لجرائم الإنترنت وعلاقته باستراتيجيات مواجهاتها"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة).

أنور بن محمد الرواس و عبد الوهاب جودة الحايس (٢٠١٦). "وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بانتشار الشائعات في المجتمع العماني: دراسة استطلاعية للأنماط وعوامل الانتشار"، *حوليات أداب عين شمس*، (جامعة عين شمس: كلية الأداب)، المجلد ٤٤، (٤٠١-٤٤٣). https://search.mandumah.com/Record/834057

حسين مجبل هدبا (٢٠١٥). "تنمية الوعي بأخلاقيات التواصل الاجتماعي الإلكتروني لدى طلاب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالكويت: تصور مقترح"، *مجلة التربية*، (جامعة الأزهر: كلية التربية)، العدد ١٦٣، الجزء (١)، (٥٧١-٦١٨).
https://search.mandumah.com/Record/705041

حسين ناصر حسين (٢٠١٧). "ثقة الشباب الجامعي في المضامين الإعلامية المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، *مجلة الجامعة العراقية*، العدد ٣٨، المجلد (١)، (٤٦٩-٤٩١).
https://www.researchgate.net/publication/333295810

دينا عبد العزيز فهمي (٢٠١٧). "المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي"، *بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق - جامعة طنطا، بعنوان (القانون والإعلام)*، ٢٣-٢٤ أبريل، (١-٤٠).
http://law.tanta.edu.eg/files/conf4/ زيارة في ٢٠١٩.

رانيا عبد الله الشريف (٢٠١٥). "دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات"، *مجلة العلاقات العامة والإعلان*، الجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان، العدد (٣)، (٨٨-٩٩). https://search.mandumah.com/Record/740832

سحر منصور سيد (٢٠١٨). "فاعلية برنامج تدريبي مقترح لتنمية الوعي بأساليب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية: دراسة اجتماعية"، *مجلة كلية التربية*، (جامعة الأزهر: كلية التربية)، العدد (١٧٨)، الجزء (٢)، (١٠٢-١٥٤).
https://search.mandumah.com/Record/950742.

سلطانة جدعان الخريشة (٢٠١٦). "أخلاقيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر مدرسي الإعلام والقانون في الجامعات الأردنية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الإعلام).
https://search.mandumah.com/Record/857200

سهير صفوت عبد الجيد (٢٠١٥). "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترويج الشائعات وسبل مواجهتها: دراسة ميدانية على عينة من جمهور وسائل التواصل الاجتماعي في مصر"،

مجلة كلية التربية، (جامعة عين شمس: كلية التربية، القسم الأدبي)، مجلد (٢١)، العدد (٣)، (٥٧٧-٦٤٧). https://search.mandumah.com/Record/763895

عبد الفتاح تركي موسى (٢٠١٦). "وعي مستخدمي الإنترنت بالجوانب الإيجابية والسلبية الخاصة بها: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جنوب الوادي"، *مجلة حوليات أداب عين شمس*،(جامعة عين شمس: كلية الأداب)، المجلد (٤٤)، يوليو- سبتمبر، (١١٦-١٧٨). https://search.mandumah.com/Record/882519

عبد الله عبد المؤمن التميمي (٢٠١٢). "استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الاجتماعي والإشباعات المتحققة: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة عجمان بالإمارات العربية المتحدة"، *مجلة حوليات كلية الأداب*، (جامعة عين شمس: كلية الأداب)، المجلد (٤٠)، أكتوبر-ديسمبر، (٢٩٣-٣١٣). https://search.mandumah.com/Record/405337

غادة صلاح الدين النشار (٢٠١٨). "إدارة الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالتطبيق على موقع فيسبوك: دراسة في المفهوم والممارسة"، *المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون*، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، العدد (١٤)، أبريل- يونيو ، (٢٧١-٣٣٥).

كشاو معروف البرزنجي و نوزاد أحمد الشواني (٢٠١٦). "التشهير عبر الإنترنت وإشكالاته القانونية في العراق: دراسة مقارنة"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، (جامعة كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية)، المجلد (٥)، العدد (١٦)، (١٥٣-٢٠٨). https://search.mandumah.com/Record/909622

لبنى أحمد علي بيلي (٢٠١٥). "العلاقة بين فاعلية المواقع التسويقية عبر الإنترنت والاتجاه نحو المنتجات المعلن عنها بالتطبيق على عينة من الشباب المصري"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان).

ليلى حمى (٢٠١٧). " انتهاك الأخلاق والخصوصية عبر شبكة الإنترنت في التشريع المغربي"، *مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط*، (الجمعية المصرية للعلاقات العامة)، العدد (١٥)، (٢٤١-٢٦٤). https://search.mandumah.com/Record/819615

مجدي محمد عبد الجواد الداغر (٢٠١٦). "دور الإعلام الجديد في تشكيل معارف واتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة الإرهاب على شبكة الإنترنت: دراسة ميدانية"، حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي)، الحولية (٣٦)، الرسالة (٤٥٣)، (٩-٢٩٨). https://search.mandumah.com/Record/763976

مجدي محمد عبد الجواد الداغر (٢٠١٨). "اتجاهات الإعلاميين المصريين نحو استخداماتهم لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء الضوابط المهنية والأخلاقية: دراسة ميدانية"، *حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية*، (جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي)، الحولية (٣٨)، الرسالة (٤٩٣)، (٨-٢٠٨). https://search.mandumah.com/Record/906734

محمد رضا سليمان (٢٠١٦). "دور وسائل الإعلام الجديد في مواجهة التأثيرات السلبية للشائعات المرتبطة بالإرهاب على المجتمع السعودي باستخدام استراتيجية المنصات المتعددة: دراسة تحليلية وميدانية مع تصور مقترح"، *مجلة دراسات الطفولة*، (جامعة عين شمس: كلية الدراسات العليا للطفولة)، المجلد (١٩)، العدد (٧٠)، (٤٥-٥٧). متوفر في https://search.mandumah.com/Record/775897

ممدوح السيد عبد الهادي (٢٠١٧). "الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في إحداث العنف والصراع السياسي بين الشباب الجامعي: دراسة ميدانية"، *مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط*، (الجمعية المصرية للعلاقات العامة)، العدد (١٦)، (١١٩-١٩٢). https://search.mandumah.com/Record/828173

موقع بوابة الأهرام الألكتروني *http://gate.ahram.org.eg/news/1980646.aspx* نشر في ١٥ يوليو ٢٠١٨، زيارة في عام ٢٠١٩.
موقع جريدة اليوم السابع الإلكتروني، *https://www.youm7.com/story/2018/8/19/*، نشر في ١٩ أغسطس ٢٠١٨، زيارة في عام ٢٠١٩ .
نايفة عيد ابن سليم (٢٠١٤). "أخلاقيات طلبة المرحلة الجامعية الأولى بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان في التعامل مع الإنترنت وتوظيفهم الإيجابي لها في التعليم"، *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*، المجلد (٢٠)، العدد (١)، (٢٣٩-٣٠٦).
https://search.mandumah.com/Record/483575.
نجوى إبراهيم أبو العز (٢٠١٨). "التنظيم القانوني لوسائل الاتصال عبر الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والدول العربية: دراسة مقارنة"، *رسالة دكتوارة غير منشورة*، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة).
وديع محمد سعيد العزعزي (٢٠١٥). "استخدامات الشباب الجامعي لشبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك": دراسة مسحية على طلبة كليات وأقسام الإعلام في أربع جامعات عربية"، *المجلة العربية للإعلام والإتصال*،(السعودية: الجمعية السعودية للإعلام والإتصال)، العدد (١٤)، (٧٩-١٣٤). https://search.mandumah.com/Record/764210
وسيم شفيق الحجار (٢٠١٧). "*النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي: واتس اب، فيس بوك، تويتر: دراسة قانونية مقارنة حول الخصوصية والحرية الشخصية والمسؤولية والاختصاص*"، (جامعة الدول العربية: مجلس وزراء العدل العرب، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية). https://carjj.org/node/5113 زيارة في ٢٠١٩.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Baran.J.S., Davis.K.D. (2009), *"Mass Communication Theory"*, 5th Edition, (USA: Wadsworth Cengage Learning).

Bundin.M., Martynov.A. ,Avrutin.Y. (2017) Public Service Ethics vs Social Media Use in Russia, *2nd International Conference of Digital Transformation and Global Society*, June 21-23 (Russia: St.Petersburg), 231-242. https://doi.org/10.1007/978-3-319-69784-0

Have.H. (2019) *Social Media and Ethics Education, International Journal of Ethics Education*, (4), 1-2. https://doi.org/10.1007/s40889-019-00069-9

Hossain.M. (2018) Social Media and Terrorism: Threats and Challenges to the Modern Era, *South Asian Survey*, 22 (2), 136-155. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0971523117753280

Kircaburun.K., Alhabash.S., Tosuntas.S., Griffiths.M. (2018) Uses and Gratifications of Problematic Social Media Use among University Students: a Simultaneous Examination of the Big Five Personality Traits, Social Media Platforms and Social Media Use Motives, *International Journal of Mental Health Addiction*, 1-23. https://doi.org/10.1007/s11469-018-9940-6

Kuang.W., (2018) *Social Media in China*, (Singapore: Palgrave Macmillan). https://doi.org/10.1007/978-981-13-0914-4

Kvalnes.O., (2019) *Moral Reasoning at Work: Rethinking Ethics in Organizations*, 2nd Edition (London: Palgrave Macmillan). https://doi.org/10.1007/978-3-030-15191-1

Lee.C. , Ma.L. ,Goh.D. (2011) Why do People share News in Social Media, *7th International Conference of Active Media Technology*, (Lanzhou,China),7-9 September, 129-140. DOI 10.1007/978-3-642-23620-4

Mustafa.H. , Ahmad.N. (2014) Teacher's Perceptions on Ethics when Using Social Media: A Preliminary Study, *7th International Conference on University Learning and Teaching*, (Shah Alam, Malaysia), 537-545. DOI 10.1007/978-981-287-664-5

Ryoko.A. (2019) Social Media in a Disaster: Technology, Ethics and Society In Tohoku in March 2011, in " *Tetsugaku Companion to Japanese Ethics and Technology*", (Switzerland: Springer), edited by Lennerfors.T., Kiyoshi.M.,219-233. https://doi.org/10.1007/978-3-319-59027-1

Warnick.B. ,Bitters.T. , Falk.T. ,Kim.S. (2016) Social Media Use and Teacher Ethics, *Educational Policy*, 30 (5), 771-795. DOI: 10.1177/0895904814552895